الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **٨**

الاثنين ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد فينانين . . . . . (فنلندا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البنود من ٨٧ إلى ١٠٦ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيدة غولبرغ (كندا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، باسم الوفد الكندي على انتخابكم، وكذلك باقي أعضاء المكتب. وأؤكد لكم أن وفد بلدي سيقوم بدوره لضمان دورة مثمرة تحت قيادتكم.

إن كندا تأخذ الكلمة اليوم بعد أن كانت أول رئيس لمؤتمر نزع السلاح، من بين ستة رؤساء خلال هذه السنة. وعلى الرغم من جهودنا الحثيثة لجعل المؤتمر يعمل مرة أخرى، لم نتمكن من تحقيق أي تقدم. فالمجتمع الدولي لا يزال غير قادر على بدء مفاوضات حول نزع السلاح في المؤتمر. علاوة على ذلك، فإن تروس كوريا الشمالية، وهي ناشر رئيسي للأسلحة النووية، للمؤتمر قد وجه ضربة إضافية لمصداقيته.

وقد أطالت التكتيكات الإجرائية وإساءة استخدام قاعدة توافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح من عمر الجمود الذي طال أمده بالفعل، وجعلت البعض يتساءلون عما إذا كان المؤتمر سيضطلع بدور بناء مرة أخرى في يوم من الأيام. وفي ضوء هذا المأزق المستمر، نعتقد أنه خلال دورة اللجنة الأولى هذه، يجب علينا أن ننظر بجدية في الطريقة التي ينبغي اتباعها في أعمال المؤتمر. وتحقيقا لهذه الغاية، يمكن للجنة النظر بشكل أوثق في مشروع القرار الكندي بشأن المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وسيشكل إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى خطوة هامة في اتجاه الحد من مخاطر الانتشار النووي. ونحن نرحب بالجهود التي تبذلها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن لإحراز تقدم بشأن تلك المسألة.

ومما يشجع كندا أيضاً الجهود التي بذلت في سياق مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح لإطلاق مفاوضات حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونثني أيضا على

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

أستراليا واليابان على استضافتهما المشتركة لأنشطة موازية مثمرة للغاية عقدت خارج مؤتمر نزع السلاح. وقد ساعدت المحادثات التي جرت على مستوى الخبراء هناك على توفير زخم في اتجاه إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية مستقبلا.

(تكلمت بالإنكليزية)

ومما يشجع كندا أيضا عدد من المبادرات الأخرى لعدم الانتشار ونزع السلاح والتي نعتبر أنها تقدم إسهامات هامة في اتجاه بلوغ الهدف المشترك المتمثل في بناء عالم أكثر أمنا.

وترحب كندا ببدء نفاذ المعاهدة الجديدة المتعلقة بتدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. ونثني على الولايات المتحدة وروسيا للجهود العظيمة التي بذلتاها حتى تدخل هذه المعاهدة الهامة حيز النفاذ. ويرحب بلدي أيضا باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٩٧٧ (٢٠١١)، الذي مدد لمدة ١٠ سنوات ولاية لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وهي آلية لرصد الجهود المبذولة لمنع وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين وغيرهم من الجهات من غير الدول.

وكما قال وزير خارجية كندا، جون بيرد، مؤخرا في خطابه أمام الجمعية العامة: ”ومثلما كانت مكافحة الفاشية والشيوعية أكبر كفاح للأجيال السابقة، فإن مكافحة الإرهاب اليوم، تشكل أكبر كفاح لجيلنا الحالي“. (انظر A/66/PV.26)

وتعتقد كندا أن تمديد ولاية اللجنة سيسمح باستمرار بناء القدرات في سياق تنفيذ الالتزامات المترتبة على القرار ١٥٤٠. وتنفيذ القرار ١٥٤٠ يشكل آلية هامة لتحقيق أهدافنا المشتركة المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح.

وتحقيقا لهذه الغاية، تواصل كندا التمسك بمبادئ المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار وتشجع أوسع مشاركة ممكنة في أنشطتها. وإننا نعتقد أن المبادرة هي أداة فعالة لتحسين قدرة المجتمع الدولي على مكافحة الانتشار وتكملة هامة لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

بالإضافة إلى ذلك، تتطلع كندا إلى المؤتمر الاستعراضي السابع للأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير هذه الأسلحة، الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وترغب كندا في نجاح المؤتمر الاستعراضي، وتأمل في المشاركة النشطة لجميع الدول الأطراف فيه، حيث تبقى تحديات هامة يتعين على الاتفاقية معالجتها. وسنواصل مناقشة هذا الأمر في بياننا المواضيعي، الذي سندلي به في إطار مجموعة أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

على الرغم من هذه المبادرات الجديرة بالثناء، فإن العالم لا يزال يواجه شواغل خطيرة تتعلق بالانتشار. وتشعر كندا بقلق بالغ من جراء أن البلدان المثيرة للقلق فيما يتعلق بمسألة الانتشار تواصل الوقوف في وجه أي تقدم حقيقي بشأن عدم الانتشار الدولي وتحديد الأسلحة وجهود نزع السلاح. ولا بد أن يعمل المجتمع الدولي على أن يكون قويا في التصدي للحالات المؤكدة لعدم الامتثال لالتزامات عدم الانتشار النووي.

وفي هذا الصدد، فإن عدم تقديم إيران معلومات عن أنشطتها النووية ذات الأبعاد العسكرية المحتملة وعدم تعاونها بشكل كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن العديد من المسائل يفند ادعاءات إيران بأن برنامجها النووي ذو طابع سلمي. وأفاد مديران عامان للوكالة الدولية للطاقة الذرية على مدى ما يقرب من ١٠ سنوات بأن إيران

لم ترتق إلى مستوى التزامات الشفافية والتعاون التي تلتزم بها جميع الدول الأعضاء، ولا سيما فيما يتعلق بالأنشطة النووية التي لم تُحل والتي لها أبعاد عسكرية محتملة. والكشف عن مواقع سرية غير معلنة للتخصيب في إيران يدل على موقف إيران إزاء الضمانات والتزاماتها الدولية، وكذلك القرارات الصادرة عن مجلس محافظي الوكالة الدولية ومجلس الأمن. إن الأهداف المعلنة لإيران المتمثلة في زيادة تخصيب مواد نووية إلى مستوى ١٩,٨ في المائة، على الرغم من عدم قانونية أي نشاط تخصيب مستمر، استفزازية بلا داع وغير حكيمة إذا كانت إيران ترغب في أن يصدق العالم أن نواياها ذات طابع سلمي حقا. وكندا تحث إيران على وقف هذا التصلب المستمر واتخاذ خطوات للتخفيف من حدة تلك التوترات من خلال الامتثال التام والكامل لقرارات مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إنني أتطلع إلى عقد اللجنة الأولى دورة مثمرة خلال هذا الشهر، وأؤكد مجددا التزام كندا بالعمل مع جميع الوفود بصورة إيجابية وبناءة في هذا الصدد.

السيد حنَّان (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بتهنئتكم، سيدي، على انتخابكم بجدارة رئيساً للجنة الأولى. ونتطلع إل دورة مثمرة تحت قيادتكم المقتدرة. ويمكنكم أن تعتمدوا على كامل دعم وفدي لكم وتعاونه معكم في الاضطلاع بمسؤولياتكم.

وبنغلاديش تؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

وكعضو مسؤول في المجتمع الدولي، تقوم بنغلاديش بدورها في تعزيز السلام والأمن الدوليين. ونعلق أهمية قصوى على نزع السلاح العام والكامل في إطار التزامنا الدستوري. وكانت لنا الريادة في جنوب آسيا في التقيد بكل معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، والاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإسهامات بنغلاديش في صون السلام والأمن الدوليين من خلال مشاركتنا في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام حظيت باعتراف دولي واسع النطاق.

ولا سبيل إلى إنكار أن التهديد الأكبر للبشرية يتأتى من استمرار وجود الأسلحة النووية واستخدامها المحتمل أو التهديد باستخدامها. وبنغلاديش ترى أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد لعالم يسوده السلام والأمن. وريثما يتحقق ذلك الهدف الأسمى، فإن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لها حق مشروع في الحصول على ضمانات أمنية من الدول الحائزة لتلك الأسلحة. ونشير إلى أن الإعلانات الأحادية من جانب دول خمس حائزة للأسلحة النووية، بتقديم ضمانات أمنية سلبية طوعية في أواسط التسعينيات من القرن الماضي، لم تكن كافية لتبديد الشواغل الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ويرجع ذلك أساساً إلى الطابع غير الملزم لتلك الإعلانات.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والانضمام إلى بروتوكولاتها قد تكون خطوات مؤقتة مفيدة صوب الحصول على ضمانات أمنية سلبية. إلا أنه من الجلي أن إنشاء مناطق من هذا القبيل قد لا يكون ممكناً في كل منطقة، بما في ذلك في جنوب آسيا. وعلى أي حال، فإن استخدام أو عدم استخدام الأسلحة النووية ضد أي بلد مشكلة ذات طابع عالمي وليس إقليمي. ولذلك، ما فتئت بنغلاديش تؤكد الحاجة إلى بدء مفاوضات بشأن صك عالمي وغير مشروط وملزم قانوناً للضمانات الأمنية السلبية باعتبارها مسألة ذات أولوية.

وتبقى بنغلاديش ملتزمة بجدول الأعمال العالمي لنزع السلاح النووي وتشدد على الحاجة إلى الإبقاء على الزخم في هذا الاتجاه. وبالتالي، فإننا نرى ضرورة بدء مفاوضات بشأن معاهدة غير تمييزية ويمكن التحقق منها دولياً وبشكل ناجع لحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض إنتاج الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة الأخرى. ونرى أنه يجب أن تجري هذه المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح، لأن ذلك سيجمع بين كل الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونرى أيضاً أنه ينبغي أن تمتد المفاوضات لتشمل المخزونات الحالية كيما تكون هذه المعاهدة شاملة في نطاقها.

وبنغلاديش تعتبر الفضاء الخارجي تراثاً مشتركاً للبشرية، وتطالب الدول الرئيسية المرتادة للفضاء بأن تتجنب عسكرة الفضاء الخارجي. ونرى أنه ينبغي أن يحرز مؤتمر نزع السلاح تقدماً في هذا المجال الهام انطلاقاً من العمل البناء المنجز حتى الآن. وبنغلاديش مؤيد قوي للنهج المتعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار. وعلى مؤتمر نزع السلاح، بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح، أن يواصل التدليل على مشروعيته ومصداقيته بالخروج من الجمود الحالي والقيام بعمل موضوعي على أساس توافق الآراء.

ونحث الجمعية العامة على اتخاذ الإجراءات الضرورية لعقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح بغية تنشيط كامل آلية نزع السلاح، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح. ونقدر الاهتمام الشخصي للأمين العام ومبادراته في هذا الصدد.

ونرحب باعتماد تقرير المؤتمر عن أعماله في عام ٢٠١١ (CD/1926). وقد شهدنا المشاركة النشطة والمستدامة للوفود في عملية المفاوضات صوب وضع التقرير في صيغته النهائية. وأشكر كل رؤساء مؤتمر نزع السلاح خلال عام ٢٠١١ على عملهم بتفان. وتشجعنا المشاركة الرفيعة المستوى المنتظمة في أعمال المؤتمر في هذا العام، وهذا دليل على استمرار أهمية المؤتمر ومركزيته في النقاش العالمي بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار.

ويجب أن نسلم بالحاجة إلى جعل مؤتمر نزع السلاح أكثر استجابة للأصوات العالمية بشأن نزع السلاح، وذلك بإيجاد مجال أكبر لمشاركة أصحاب مصلحة آخرين. ونؤيد الدعوة للتحرك صوب تحقيق هدف الصفر الشامل – أي إزالة جميع الأسلحة النووية عالمياً على نحو مرحلي وبشكل يمكن التحقق منه. وهذه مبادرة قيمة جديرة بالدعم السياسي القوى والتوجيه.

وبنغلاديش تكرر الدعوة إلى اتباع نهج متوازن في معالجة الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، وهي نزع السلاح النووي للبلدان التي تمتلك أسلحة نووية حالياً، وعدم الانتشار إلى بلدان لم تمتلك تلك الأسلحة بعد، وكفالة الاستخدام السلمي للطاقة النووية للجميع. ونسلم، كما هو وارد في المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، بالحقوق الثابتة للدول الأطراف في التطوير والبحث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من دون تمييز.

ونرى أن الاستخدام السلمي للطاقة النووية في ظل الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن أن يساعد على مواجهة تحديات إنمائية رئيسية. وفي هذا الصدد، فإن بنغلاديش تعمل، بمساعدة الوكالة وإشرافها الصارم، في مجال الاستخدامات المدنية والسلمية للتكنولوجيا النووية، لا سيما في قطاعي الزراعة والصحة. وحكومة بلدي تعمل حالياً بشأن الإنشاء المرحلي لمحطة للطاقة النووية لتوليد ١ ٠٠٠ ميغاوات من الكهرباء، وذلك بالتنسيق مع الوكالة الدولية وبدعمها التقني بشأن السلامة النووية والأمن النووي.

وبنغلاديش كانت أولى بلدان جنوب آسيا المدرجة في المرفق ٢ التي انضمت إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإضفاء الطابع العالمي على تلك المعاهدة ودخولها حيز النفاذ في وقت مبكر أمر بالغ الأهمية لتحقيق هدفنا المتمثل في عدم الانتشار النووي. والتطبيقات العلمية لنظام التحقق الذي وضعته اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد ثبت أنها مورد هام، بما في ذلك التنبؤ بالكوارث والتأهب لها. وقد أنشأت بنغلاديش محطة مساعدة لرصد الاهتزازات الأرضية في شيتاغونغ في إطار نظام الرصد الدولي المنبثق عن منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وفي حين أنه ينبغي لنا أن نواصل العمل من أجل الإزالة الكاملة لأسلحة الدمار الشامل، يجب ألا تغيب عن بالنا التهديدات ذات الطابع الدائم التي يمثلها انتشار الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبنغلاديش تتابع باهتمام الجهود الجارية لإبرام معاهدة بشأن تجارة الأسلحة لتنظيم تحريك ونقل الأسلحة التقليدية بشكل غير مشروع.

وقد انضمت بنغلاديش إلى معظم بروتوكولات الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة. وتبقى بنغلاديش ملتزمة بنظام اتفاقية الأسلحة البيولوجية وتعلق أهمية على التنفيذ الكامل لأحكام تلك الاتفاقية، مع التركيز على تدابير بناء الثقة.

وكدولة طرف في اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، تطالب بنغلاديش بوضع حد للاستخدام اللاإنساني وغير المأذون به للألغام المضادة للأفراد. ويجب أن يلزم المجتمع الدولي نفسه بتعزيز الدعم المالي والفني لعمليات إزالة الألغام، إلى جانب إعادة تأهيل الضحايا في البلدان المتضررة.

ومن الواضح أن هناك حاجة إلى نقلة نوعية في الحوار الدولي بشأن السلام والتنمية بغية الاستجابة للتحديات العالمية الناشئة للقرن الحادي والعشرين. وفي ضوء ذلك، قدمت رئيسة الوزراء الشيخة حسينة نموذج تمكين الناس والتنمية المتمركز حول السلام إلى الجمعية العامة في الشهر الماضي (انظر A/66/PV.22). والنموذج المتعدد الأبعاد يؤكد على الحاجة إلى تعزيز المساواة الاجتماعية والعدالة وإطلاق القدرات البشرية لكل فرد في عالم يسوده السلام.

وهذا النهج يعطينا منظوراً جديداً للنظر في عائدات التنمية التي قد تنتج عن تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ويجب أن ندرك أننا لا يمكننا أن نواصل إنفاق مواردنا الاقتصادية والمالية والثقافية على بناء مخزونات الأسلحة بينما يبقى الناس جائعين وغير متعلمين وغير قادرين على تحمل تكلفة الخدمات الأساسية ومعرضين للأمراض وتغير المناخ والكوارث الطبيعية. ويجب حل ذلك التناقض الكامن في خطابنا العالمي بشأن السلام والتنمية لمعالجة أوجه عدم الإنصاف والتفاوتات السائدة في عالمنا. والاستجابة في أجزاء عديدة من العالم التي تعاني من أزمة الدين الراهنة تمثلت في تشديد القيود على الإنفاق الإنمائي. وقد يكون من المفيد اتخاذ خطوة إلى الخلف وإعادة النظر في نهجنا بجدية، في حين أننا نسمح لسباق التسلح الأخرق حولنا بالازدهار دون قيود.

السيد لن (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، وفد بلدي يهنئكم وأعضاء مكتبكم على تعيينكم، ويتطلع إلى العمل معكم بطريقة بناءة في الأسابيع المقبلة.

ومما يثلج صدر سنغافورة الاختتام الناجح لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ وتضمينه خطة عمل تحدد الخطوات العملية لنزع السلاح النووي. وتشكل المعاهدة النظام شبه

العالمي الوحيد الذي يقوم على ثلاث ركائز، هي نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ويعد استمرار أهميتها نتيجة هامة للمؤتمر الاستعراضي. وأعقب ذلك دخول معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الجديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي حيز النفاذ مؤخرا في شباط/فبراير ٢٠١١.

ترحب سنغافورة بهذه التطورات الإيجابية، وهي لا تزال ملتزمة بحزم بتحقيق هدف نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، لطالما دعمت سنغافورة التنفيذ الكامل لأنظمة معاهدة عدم الانتشار النووي، مثل معاهدة عدم الانتشار، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية. ومع ذلك، فنحن نواجه الآن خطر تبديد الزخم الذي حققناه بشق الأنفس. وينبغي بذل مزيد من الجهد الملموس بغية تعزيز النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

بادئ ذي بدء، يجب أن نعالج الثغرات الخطيرة التي طال أمدها في الإطار الحالي. وبالتالي، تحث سنغافورة جميع دول المرفق ٢ التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن تفعل ذلك بسرعة، من أجل تحقيق التنفيذ الكامل للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ونرحب أيضا بعقد المؤتمر الاستعراضي السابع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية في جنيف في كانون الأول/ديسمبر المقبل.

ثانياً، يجب علينا إيجاد السبل التي تمكننا من المضي قدماً بشأن المسائل التي لم تتم معالجتها بعد. ومن المؤسف أن نلاحظ أن اتفاقية نزع السلاح لا تزال متعثرةً. ولهذا عواقب وخيمة على تعزيز الأمن الدولي. ويمثل مؤتمر نزع السلاح المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف الذي يجمع بين كل العناصر الفاعلة الأساسية في هذا المجال، وبالتالي فهو في وضع أفضل يمكنه من معالجة مسائل نزع السلاح العالمي على نحو شامل.

ويجب حشد الإرادة السياسية واتخاذ إجراءات بشكل جماعي للخروج من المأزق الحالي. ويجب علينا تمكين المؤتمر من مواصلة مهمته المتمثلة في تعزيز سيادة القانون في مجال نزع السلاح. ويتعين علينا إحراز تقدم في جميع المسائل المعروضة أمام المؤتمر، وهي التوصل إلى اتفاقية بشأن الأسلحة النووية، وضمانات الأمن النووي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ومعاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولكن ينبغي أيضاً اتباع نهج عملي لإحراز تقدم على نحو تدريجي متى كان ذلك ممكنا، عوضاً عن إعاقة تنفيذ أي مسألة بسبب ارتباطها بغيرها من المسائل الأخرى.

وإذ يحق لجميع البلدان، بموجب المادة الرابعة من معاهدة منع الانتشار النووي، استحداث الطاقة النووية لتلبية احتياجاتها من الطاقة، فإنه يجب عليها أن تطمئن المجتمع الدولي بأن نواياها سلمية وليست موجهة نحو صنع الأسلحة.

وقد أثبت حادث فوكوشيما أن هناك حاجة ملحة إلى معالجة المسائل المتصلة بالأمان النووي. وترى سنغافورة أنه ينبغي أن تقود الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملية لتعزيز الأمان النووي، وترحب بخطة العمل المتعلقة بالأمان النووي التي اعتمدت في المؤتمر العام للوكالة الذي عقد في الشهر الماضي. وتستضيف سنغافورة، في إطار دعمها للجهود الدولية المبذولة في مجال الطاقة النووية، حلقة دراسة يعقدها الاجتماع الآسيوي الأوروبي بشأن الأمان النووي في عام ٢٠١٢ بهدف معالجة مسائل التعاون الإقليمي في مجال التأهب لحالات الطوارئ وقدرات الاستجابة.

ويشكل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية خطوة عملية وملموسة من أجل تعزيز الثقة وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي الكامل. وبالتالي، تؤيد سنغافورة بقوة إنشاء هذه المناطق. ونتشجع للمشاورات التي جرت مجددا بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والدول الحائزة للأسلحة النووية، التي عقدت أولاً في جنيف، سويسرا، في شهر آب/أغسطس الماضي، وهنا في نيويورك الأسبوع الماضي. وتعكس تلك المشاورات التزام كلا الجانبين بالعمل بطريقة بناءة من أجل انضمام الدول الحائزة للأسلحة النووية في وقت مبكر إلى بروتوكول المعاهدة. ونواصل العمل مع الدول الحائزة للأسلحة النووية في ذلك الصدد.

وتؤيد سنغافورة أيضا إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية حيث لا توجد تلك المناطق حتى الآن، خصوصا في الشرق الأوسط، وتتطلع إلى مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، ترحب سنغافورة بالمنتدى المقبل للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي سيعقد بشأن الخبرة المحتملة ذات الصلة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، بدعوة من المدير العام للوكالة بمقر الوكالة، في ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

وستؤدي العولمة إلى زيادة – وليس نقصان – تدفق البشر والتكنولوجيا ذات الصلة بالأسلحة. وتتطلب مخاطر الانتشار اليقظة المستمرة من جانب جميع الدول الأعضاء، جنباً إلى جنب مع الالتزام المتجدد بمواصلة الزخم في مجال نزع السلاح. ونرى أن الجهود المتعددة الأطراف تواصل إثبات قيمتها الهائلة في معالجة مجموعة واسعة من التحديات المعقدة. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو جميع الدول لأن تتعاون مع بعضها على نزع السلاح العالمي وعدم الانتشار من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق عالم سلمي وآمن.

السيد مبيو (توغو) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود أن أشارك جميع الذين سبقوني هنا في تهنئتكم وأعضاء المكتب على انتخابكم لتوجيه عمل لجنتنا.

يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثلا إندونيسيا ونيجيريا باسم حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية على التوالي.

في سياق عملنا في هذه الهيئة في العام الماضي، اعتمدنا نحو ٥٠ من مشاريع القرارات التي تدعو جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ خطوات عملية في مجالات عديدة من تلك القرارات لضمان أن يتمكن عالمنا من تحقيق السلام والأمن الدائمين.

وفيما لو أجرينا تقييماً لما تم إحرازه من تقدم منذ ذلك الوقت، فإن من المؤكد أننا لن نجد سوى تنفيذ عدد قليل جدا من تلك القرارات، ودون نتائج واضحة تذكر. وفي هذا العام سوف نكرر الممارسة نفسها. ولعل من المفيد أن نلاحظ – خاصةً ونحن نكافح من أجل بقاء الجنس البشري – أن عدم إحراز تقدم في مجالات معينة يدعو إلى التشكيك في حقيقة عزمنا على جعل نزع السلاح والأمن الدولي شاغلاً حقيقياً بالنسبة لنا على الصعيدين المحلي والدولي. وعليه، فإننا ندعو جميع الدول إلى أن تترجم التوصيات الواردة في مشاريع القرارات التي ستعتمد هذا العام إلى إجراءات عملية ملموسة.

وقد شدد رئيس وفد توغو، جنبا إلى جنب مع المتكلمين الآخرين في المناقشة العامة، فضلا عن العديد من المشاركين في هذه القاعة، على خطورة أثر الأسلحة بجميع أنواعها على السلام والأمن، وعلى المستويين الدولي والوطني، وعلى التنمية ورفاه البشرية.

ونرحب في هذا الصدد، بالمبادرات العديدة التي تم اعتمادها في شتى الأماكن على مر السنين، وخاصة منذ بداية هذا العام، ليس فقط للتحذير من خطر الأسلحة على حياة البشر، ولكن أيضا للدعوة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات للحد من خطر نشوب حرب نووية، ووقف انتشار الأسلحة النووية، وإنهاء التجارب النووية، ومكافحة وتنظيم تدفق الأسلحة.

ولا تزال منظمتنا في طليعة المحافل المختلفة التي تعقد بشأن تلك المجالات، وهي تعمل بدعم قيّم من المنظمات غير الحكومية التي تعمل دون كلل مع الحكومات من أجل تحقيق عالم يسوده السلام والأمن. ويعرب وفد بلدي عن الامتنان لها، لكل ما تقوم به من أنشطة.

وقد عملت العديد من الدول الأعضاء، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية، لعدد من السنوات بحسن نية وإطار فكري منفتح من أجل المضي قدما بجدول أعمال نزع السلاح. وإذ نشيد بذلك الالتزام الإيجابي، يرى وفد بلدي أن أفضل هدية نقدمها للمجتمع الدولي، ستكون التصديق على المعاهدات التي تحظر إنتاج وانتشار الأسلحة النووية وتجاربها.

وفي ذلك السياق، من المرغوب فيه جداً استئناف أعمال مؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن، والبدء بإجراء مناقشات جادة حول جميع المسائل المثيرة للجدل، لا سيما إنتاج المواد الانشطارية. ويشجع وفدي جميع الدول الأعضاء في المؤتمر على أن تلتزم التزاما أكيدا بالسير على طريق نزع السلاح العام والكامل، ويدعو جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى تجاوز مجرد الكلمات والأفكار بتصديقها على الصكوك الدولية الملزمة قانونا. والدعوة موجهة أيضا إلى البلدان التي قد تسعى إلى الحصول على أسلحة نووية بينما تختبئ وراء حق الدول الذي تضمنه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تطوير قدراتها النووية للأغراض السلمية.

والحوادث النووية في جميع أنحاء العالم، على الرغم من اتخاذ التدابير الوقائية لتفاديها، يجب أن تكون مصدر قلق لجميع الأمم. وفي ذلك الصدد، كان الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالسلامة والأمن النوويين، الذي نظمه الأمين العام في ٢٢ أيلول/سبتمبر، فرصة جيدة للدول ذات المفاعلات النووية كي تتحمل مسؤولياتها عن سلامة سكانها.

والعلاقة بين نزع السلاح والتنمية تحظى بأهمية كبيرة لوفدي. ويلاحظ منذ أمد بعيد المراقبون أصحاب البصيرة الثاقبة أن عالمنا سيكون بلا شك مكاناً أكثر أمانا إذا تمت إعادة توجيه نسبة مئوية ضئيلة من الأموال المستثمرة في إنتاج وتحديث الأسلحة نحو برامج التنمية الصناعية والزراعية وتغير المناخ. ولن يخفف ذلك من البطالة والمجاعة واختفاء انقراض البلدان فحسب، بل سيجلب أيضا السلام والاستقرار على الصعيد الداخلي. لهذا السبب فإن بلدي توغو، إدراكا منه لواجبه في الدفاع عن أراضيه والحفاظ على النظام العام، يخصص معظم موارده للرعاية الصحية، والتعليم، وفرص العمل – باختصار، للقطاعات الاجتماعية.

وهو جعل كذلك مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع أنحاء البلد إحدى أولوياته الرئيسية. وتقوم اللجنة الوطنية لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بحملات التوعية وتوفير المعلومات والتدريب بشأن تصنيع واستخدام وانتشار هذه الأسلحة. وثمة برنامج واسع، تموله الحكومة والشركاء الدوليون، يحقق نتائج كبيرة على أرض الواقع.

وفي ضوء الأزمات التي تهز منطقتنا وحدودنا المخترقة – مما يفضي إلى الجريمة والاتجار بجميع أنواعه –

اتُخذت تدابير مناسبة لمواجهة تلك الآفات، بالتعاون مع الاستخبارات الجيدة التي توفرها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وفيما يتعلق بهذه المسائل، يواصل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، الذي يتخذ من لومي مقرا له، مشاطرة خبراته من خلال إقامة حلقات عمل للتوعية والتدريب في البلدان الأفريقية بشأن المواضيع المهمة والمتنوعة من قبيل وضع وتوحيد القوانين المتعلقة بالأسلحة، والسمسرة والاتجار بالأسلحة، وإدارة مخزونات الأسلحة ومعاهدة تجارة الأسلحة.

ويكرر بلدي امتنانه العميق لجميع البلدان والمنظمات التي وفرت منذ إنشائها، وخاصة في هاتين السنتين الماضيتين، الدعم المالي والمادي لبرامج المركز الإقليمي. ونشجع البلدان والمنظمات الأخرى على القيام بالمثل.

ولدينا أمل كبير في أنه ما دام قادة عالمنا يمجدون فضائل السلام، فهم سيبذلون قصارى جهدهم للحفاظ عليه من خلال العمل على إزالة الأسلحة التي تشكل خطرا جسيما على السلام بحد ذاته.

السيد البياتي (العراق): السيد الرئيس، في البداية اسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة الخالصة إليكم وإلى أعضاء المكتب الموقرين لانتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في هذا العام، وأن أغتنم هذه المناسبة للإعراب عن استعدادنا التام للتعاون وبذل قصارى جهدنا من أجل إنجاح أعمال هذه اللجنة والخروج بقرارات وتوصيات تلبي شواغل الدول الأعضاء كافة. وأننا على ثقة تامة بأن خبرتكم ودرايتكم ستسهمان في إنجاح اجتماعات اللجنة هذا العام. كما يود وفد بلادي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا باسم دول حركة عدم الانحياز.

إن حكومة العراق، انطلاقا من إيمانها بأهمية السلم والأمن الدوليين، تسعى إلى إنشاء عالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل، وتؤيد جميع الجهود المبذولة في هذا المجال، وتؤمن إيماناً مطلقاً بأنه يقع على عاتقنا جميعا مسؤولية احترام وتنفيذ معاهدات واتفاقيات نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفضلا عن التزام حكومة العراق بتلك المعاهدات والاتفاقيات فهي تحترم الترتيبات الدولية ذات الصلة بنزع السلاح والسيطرة على التسلح ومنع الانتشار. وفي هذا السياق، أود الإشارة إلى المادة ٩ (هـ) من الدستور العراقي التي تنص على ما يلي: ”تحترم الحكومة العراقية، وتنفذ التزامات العراق الدولية الخاصة بمنع انتشار وتطويل وإنتاج واستخدام الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، ويمنع ما يتصل بتطويرها وتصنيعها وإنتاجها واستخدامها من معدات وتكنولوجيا وأنظمة للإيصال“.

وفيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، تود حكومة بلادي أن تؤكد مجدداً موقفها الثابت إزاء أهمية مواصلة الجهود المبذولة لإزالة الجمود الذي يعتري برنامج المؤتمر، واستعادة المؤتمر لدوره الهام والموضوعي الذي أنشئ من أجله. كما تولي حكومة بلادي اهتماماً خاصاً لمؤتمر نزع السلاح الذي يحفل بسجل من النجاحات السابقة. وعليه، فإننا بحاجة إلى مضاعفة جهودنا للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل شامل ومتوازن يلبي شواغل جميع الدول الأعضاء وبما يتفق مع النظام الداخلي، وإحراز تقدم في القضايا المعروضة التي تصب في مصلحة السلم والأمن الدوليين. كما تؤيد جميع المبادرات الرامية إلى تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح ودفع مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف نحو الأمام. وهنا لا بد لنا أن نشير إلى أهمية المرونة الكافية واللازمة التي ينبغي أن تتحلى بها الدول الأعضاء من أجل تحقيق الأهداف المنشودة من إنشاء هذا المؤتمر بالإضافة إلى ضرورة أن يكون

نزع السلاح النووي الكامل والتام في مقدمة أولويات برنامج عمل المؤتمر.

وفي هذا الصدد، تؤكد حكومة بلادي التزامها بمبادئ معاهدة عدم الانتشار ونظام عدم الانتشار باعتبارها من الأركان الأساسية لصون الأمن والسلم الدولي والإقليمي، وترى إن الوقت قد حان لبدء مفاوضات بدون شروط مسبقة بشأن معاهدة دولية غير تمييزية وقابلة للتحقق لوقف إنتاج المواد الانشطارية ومعالجة مسألة المخزونات من هذه المواد.

وفيما يتعلق بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، تدرك حكومة بلادي بأن إنشاء مناطق خالية من هذه الأسلحة يعد خطوة تعزز السعي نحو نزع السلاح النووي. وهذا يعزز أيضا أمن البلدان المعنية ويقربنا من الهدف الأسمى المتمثل بتحقيق السلم والأمن الدوليين وصونهما. وتعد المناطق الخالية من هذه الأسلحة التدميرية ركنا مهماً في تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي. وفي هذا الخصوص، نود الإشارة إلى أن قضية ضبط الانتشار النووي في الشرق الأوسط تعد إحدى القضايا الدولية المحورية والأساسية نظراً لما تنطوي عليه من أبعاد تهدد السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

لذلك فإن حكومة بلدي تود التأكيد على أهمية تنفيذ ما جاء في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط سيما وأن منطقة الشرق الأوسط في وضعها الحالي غير خالية من الأسلحة النووية بسبب عدم التحقق من إمكانيات المنشآت النووية الإسرائيلية ذات القدرات العسكرية في حين أن سائر المنشآت النووية لدول المنطقة، والأخرى خاضعة لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبهذا الصدد، يدعو وفد حكومة بلدي إلى ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) الذي طالب، في الفقرة العاملة الخامسة منه، إسرائيل بأن تضع فوراً منشآتها النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والفقرة (١٤) من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) الذي طالب بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية في الشرق الأوسط. إن عدم تنفيذ قرار الشرق الأوسط يديم حالة اللااستقرار والتوتر في المنطقة، وسيضيف إلى الإشكاليات المرتبطة بتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار تعقيدات أخرى تعرض نظام عدم الانتشار برمته إلى تحديات وأخطار تنعكس سلباً على مصداقية المعاهدة. ويتابع وفد بلدي عن كثب الجهود المبذولة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة والدول الوديعة للمعاهدة للتحضير لمؤتمر عام ٢٠١٢ والمقترحات المطروحة لمنصب الميسر والدول المضيفة لغرض تنفيذ الالتزامات التي نصت عليه الفقرة ٧ (ب) الواردة في الجزء الرابع من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

فيما يخص الضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، ترى حكومة بلدي أن التدابير والترتيبات الفعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية هذه الضمانات من شأنها أن تسهم بشكل إيجابي في منع انتشار هذه الأسلحة، لكن في الوقت نفسه لا يمكن أن تعتبر هذه الضمانات بديلاً عن الهدف المتمثل في النزع التام والكامل للأسلحة النووية، الذي نصت عليه المادة (٦) من معاهدة عدم الانتشار.

وفي هذا الصدد، نعيد تأكيد مطالبتنا لمؤتمر نزع السلاح بضرورة تشكيل لجنة فرعية بولاية تفاوضية تتولى صياغة صك قانوني يتضمن ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

لقد اتخذت حكومة بلدي خطوات عديدة بهدف استعادة العراق دورة الإقليمي والدولي الذي كان يتبوأه قبل عام ١٩٩١، وقد تكللت هذه الجهود بقرار مجلس الأمن ١٩٥٧ (٢٠١٠) الذي رفعت بموجبه جميع القيود التي كانت مفروضة على العراق في مجال نزع السلاح. فقد وقع العراق على البروتوكول الإضافي النموذجي لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وهو الآن معروض على مجلس النواب للمصادقة عليه، وأعلن العراق للوكالة رسمياً عن تطبيقه الطوعي للبروتوكول الإضافي النموذجي ابتداء من ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٠ وذلك استناداً إلى المادة ١٧ من البروتوكول، وقدم إعلانه الأولي بهذا الخصوص في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٠. وفي هذا الصدد، قام فريق مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة إلى العراق. في الفترة من ١٢-١٦ أيار/مايو ٢٠١١ وفي إطار مساعي العراق لتنفيذ التزاماته بموجب البروتوكول الإضافي الملحق.

وفي إطار تنفيذها الالتزامات الواردة في قرار مجلس الأمن ١٩٥٧ (٢٠١٠) آنف الذكر، بذلت حكومة بلدي جهوداً حثيثة واتخذت خطوات جادة وعملية من أجل الإسراع في إعداد خطة التدمير الخاصة بمخزني منشأة المثنى الملغاة (١٣ و ١٤). ومن أبرز هذه الخطوات: وضع الهيكل التنفيذي للمشروع، والبدء في تسمية وتشكيل فرق العمل الوطنية المكلفة بتصفية هذين المخزنين، وكذلك تخصيص المبالغ المالية اللازمة، وتشييد موقع العمل استعداداً للبدء في المشروع. وفي ذات السياق، استمرت المناقشات الفنية مع الدول الأطراف المهتمة بمساعدة العراق بغية التوصل إلى أسلوب آمن للتخلص من المتبقيات الموجودة في هذين المخزنين.

كما لا يفوتني أن أبلغكم بتحقيق أول زيارة تفتيشية ناجحة قام بها فريق الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى العراق في الفترة من ١-٥ أيار/مايو حيث شهدت هذه الزيارة تعاوناً بين الجانبين، وأبدى العراق خلالها المرونة اللازمة لإنجاح مهمة فريق التفتيش. وقد أكد رئيس فريق التفتيش نجاح الزيارة بكل المقاييس وأشاد بالمرونة التي أبداها العراق. كما أشاد مدير عام المنظمة برسالة بالدعم الممتاز الذي قدمه العراق إلى المنظمة وإلى فريق المفتشين التابع لها.

كذلك ترأس العراق ولأول مرة اجتماعات الدورة الموضوعية لهيئة نزع الأسلحة التابعة للأمم المتحدة والتي عقدت اجتماعاتها في نيويورك في الفترة من ٤-٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١١. وهنا أود الإشارة إلى أهمية ترؤس العراق لهذه الهيئة بعد أن تخلص العراق من السياسات العبثية للنظام السابق. وأشير أيضا إلى اتباع حكومة الوحدة الوطنية العراقية سياسة مفتوحة تجاه المجتمع الدولي في تنفيذ الالتزامات الدولية وفي مقدمتها منع إنتاج وتطوير الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية ووسائل إيصالها.

السيد دينيس (ليبريا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في التقدم إليكم بالتهنئة، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. إن انتخابكم لهو خير برهان على الثقة الكبيرة في قدرتكم على توجيه مداولاتنا في الاتجاه الصحيح. وأود أيضا أن أهنئ أعضاء مكتبكم على انتخابهم وأتمنى لهم التوفيق ونحن نستهل مداولاتنا.

تؤيد ليبريا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية (انظر A/C.1/66/PV.3).

تقر ليبريا بأن التعددية شرط لا غنى عنه لتحقيق معظم أهدافنا في عملية نزع السلاح، وأن الأمم المتحدة هي المنتدى الصحيح لمعالجة جميع مسائل نزع السلاح والحد من

التسلح. وفي ذلك الصدد، تؤدي اللجنة الأولى دورا أساسيا، نظراً لكونها الهيئة التابعة للجمعية العامة التي تقع على عاتقها مسؤولية استعراض نزع السلاح وما يتعلق به من مسائل تؤثر على السلم والأمن الدوليين.

لا يزال نزع السلاح النووي يحتل الأولوية القصوى بين أهداف نزع السلاح كافة، بما في ذلك جميع المسائل المتعلقة بعدم الانتشار النووي في جميع جوانبه. كما ورد في البيان الصادر عن المجموعة الأفريقية، نعتقد أن الهدف النهائي لعملية نزع السلاح هو نزع السلاح العام والشامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. وتراعي تلك العملية أيضا مبدأ الأمن المعزز وغير المنقوص لجميع الدول.

تمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ركنا هاما من أركان عملية نزع السلاح. وتحث ليبريا، بوصفها جزءاً من المجتمع العالمي، جميع الدول على الانضمام إلى مبدأ وروح معاهدة عدم الانتشار في جميع جوانبها، بما في ذلك إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم.

تؤكد ليبريا مجدداً أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تظل السلطة الوحيدة المختصة المسؤولة عن التحقق والتأكد من امتثال الدول الأطراف لاتفاقات الضمانات الخاصة بها، المبرمة بموجب المعاهدة. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى آليات ضمانات الوكالة الدولية والبروتوكولات الملحقة بها.

ونثني على الأمين العام للدعوة إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن السلامة والأمن النوويين في ٢٢ أيلول/سبتمبر. إن ذلك الجهد الجدير بالثناء الذي قام به الأمين العام يساعد من دون شك في النهوض بأعلى المعايير الدولية للسلامة والأمن النوويين، وفي وضع هذه المسألة التي تهمنا جميعا على صدارة المفاوضات.

ونؤكد مجددا أن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف بشأن مسائل نزع السلاح. ونلمس المأزق الحالي الذي يمر به المؤتمر كونه يضر بالمبدأ الشامل لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ونحض المؤتمر على أن يتوصل، بتوافق الآراء، إلى برنامج عمل متوازن وشامل.

وترحب ليبريا بدخول معاهدة بليندابا حيز النفاذ في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وتحض جميع الدول الأعضاء التي لم تصادق عليها بعد على أن تفعل ذلك بدون مزيد من التأخير. ونهيب بشكل خاص بجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفعل ذلك بغية كفالة فعالية المعاهدة.

نود أن نبرز بأن نزع السلاح وسيلة لوقف المعاناة البشرية. وبوصفنا بلدا شهد المعاناة الحقيقية للضرر الناجم عن النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نعتبر أن ما يسمى بالأسلحة الصغيرة هي أسلحتنا الدمار الشامل الوحيدة بالنسبة لنا. وفي ضوء ذلك، فإن بلدان منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية تتعاون، في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لمعالجة مسألة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ولا تزال ليبريا تصارع بعض التحديات، بيد أننا نتكلم بوصفنا دولة عرفت حربا حقيقية غير أنها حرب لا لزوم لها، ذلك ما يحدث عندما يعجز العالم عن احتواء الأسلحة غير المشروعة، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والتي ما انفكت تزهق آلاف الأرواح البشرية.

وبالرغم من هذه التحديات، ما برحنا صامدين ويقظين إزاء النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقتنا. ونعتقد أن السبيل الوحيد لكبح ذلك النقل يتمثل في تعزيز الجهود الجماعية من أجل درء ذلك

الخطر. ولذلك، نشيد بنيوزلندا على دورها الحيوي في التطرق إلى العناصر الرئيسية لبرنامج العمل باتباع ممارسة قوية خلال اجتماع فريق الخبراء الحكومي الذي انعقد في شهر أيار/مايو من هذا العام.

إن وفدي ملتزم بدعم نيجيريا بهمة بوصفها الرئيس المعين للمؤتمر الاستعراضي للأسلحة الصغيرة لعام ٢٠١٢. ونعتقد أن عام ٢٠١٢ سيكون عاما مبشرا بالخير بدرجة كبيرة بالنسبة للجنة التحضيرية والمؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل.

وأخيرا، نود أن نكرر دعمنا للمفاوضات الجارية بشأن إبرام معاهدة بشأن تجارة الأسلحة. إن وفدي إذ قيَّم بعناية فوائد العملية فإنه ملتزم بها برمتها. ونعتقد أنه قد حان الوقت لوقف المعاناة التي لا مبرر لها وإنهاء التأثيرات المزعزعة للاستقرار التي يرتبها النقل غير المشروع للأسلحة على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي في جميع المناطق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أهنئ ممثل ليبريا وحكومتها وشعبها على نيل رئيسها وأحد رعايا ليبريا على جائزة نوبل للسلام مؤخرا.

السيد أراسوريس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، ويحدونا الأمل في أنها ستختتم عملها بنجاح تحت قيادتكم الحكيمة. كذلك نتقدم بالتهنئة إلى جميع أعضاء المكتب الآخرين، ونؤكد التزامنا بتقديم مساهمة إيجابية في حصيلة مداولاتنا.

ونرحب بالبيان الذي أدلى به السفير سيرجيو دوارتي في مستهل الدورة. ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن مجموعة عدم الانحياز، وأود أن أضيف الملاحظات التالية.

في عام ٢٠١٠، وفي نفس المنتدى، شددنا على المناخ الإيجابي القائم في برنامج نزع السلاح النووي، وهو إطار عمل يبشر بالخير وأدى إلى تطورات إيجابية في المنطقة. وعلى الرغم من وجود بعض الإشارات التفاؤلية، ننظر بقلق إلى الدلائل على مأزق ما برح قائما لسنوات ويؤثر في بعض المناطق، فضلا عن أن ذات التقدم المتواضع الذي تحقق في مجالات أخرى، ولا سيما في تنفيذ خارطة الطريق التي رسمها لنا في خطة عمله المؤتمر الاستعراضي الثامن للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

أما فيما يتعلق بالجانب الإيجابي لنزع السلاح هذا العام، فقد شهدنا بدء سريان مفعول معاهدة جديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت)، مما يمثل بالتأكيد خطوة هامة نحو تحقيق ذلك الهدف. ولكن الأمر لا يحتاج إلا إلى الترر القليل من الترسانة التشغيلية المتبقية بعد تنفيذها بالكامل لتدمير البشرية في وقت قصير. لذلك نحض الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على التنفيذ الفوري للمعاهدة، والاستمرار في تخفيض ترساناتهما النووية. وفي ذلك السياق، نحض الأعضاء الخمسة الدائمين على مواصلة الحوار الذي بدأ هذا العام في باريس في تموز/يوليه لزيادة الشفافية، وتعزيز الثقة المتبادلة والتحلي بالقيادة المستدامة في ذلك الصدد.

وعلى الرغم من أن الجهود الانفرادية والثنائية والإقليمية تساهم في هدف نزع السلاح، فإنه يمكن رؤية علامات الشلل التي نعرفها جميعا في المفاوضات المتعددة الأطراف والتي تمت مناقشتها باستفاضة في هذه الهيئة وفي هيئات أخرى. فإحراز تقدم يقتضي توفر الإرادة السياسية لدى الدول ووجود الآليات الفعالة لتنفيذها. ونؤكد مجددا التزامنا بمبدأ التعددية بشكل عام وبمجالات نزع السلاح وعدم الانتشار النووي بشكل خاص. ونقدر مؤسسات نزع السلاح والأمن المتعددة الأطراف والفعالة التي تعمل بمثابة

الضامن للمصالح الأمنية للمجتمع الدولي ولكل دولة على حدة.

وفي ذلك السياق، فإن مؤتمر نزع السلاح بعد أكثر من عشر سنوات من الشلل، قد وصل إلى حالة يتعذر الدفاع عنها. إن أي عملية تنشيط ترمي إلى التوصل إلى اتفاق يمكن المؤتمر من استئناف مهمته التفاوضية تقتضي التوصل إلى توافق آراء سياسي واسع ينشأ في إطار تشعر فيه البلدان بأن لديها مكان حقيقا تشترك فيه في بناء عالم أكثر أمانا وفي حماية مصالحها الوطنية المشروعة.

إن المسألة لا تتعلق بإيجاد بديل لمؤتمر نزع السلاح. بل نفضل مواصلة العمل فيه بوصفه الهيئة التفاوضية بامتياز في ذلك الميدان. بيد أنه وضع راهن غير محدد سيجعل من الصعب جدا التشكيك في شرعية التماس خيارات بديلة لضمان توفير آلية لنزع السلاح تنفيذية وعملية.

لذلك، نناشد من أجل تجديد الجهود لتحقيق توافق في الآراء ليتسنى لمؤتمر نزع السلاح اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل يشمل مفاوضات نزع السلاح النووي، وضمانات الأمن السلبي، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وإبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، بما في ذلك مسألة المخزونات الحالية منها. إذ أن تناول تلك المواضيع بالمرونة والإرادة السياسية اللازمتين يمكن أن يساعد انفراج في الوضع الراهن.

إن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وخطة عمله، والاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح، والمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح الذي دعا إلى عقده الأمين العام في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، القرار ٦٥/٩٣، والمناقشة العامة التي نظمها رئيس الجمعية العامة في ٢٧ تموز/يوليه، كلها أمور تدل على قلق المجتمع الدولي إزاء عمل آلية نزع السلاح بشكل عام، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح.

ونؤكد من جديد أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ما برحت تمثل حجر الزاوية في نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار. ونشدد على أهمية تحقيق تنفيذ مقبول عالميا ومتوازن وغير تمييزي للركائز الثلاث للمعاهدة وهي: نزع السلاح، وعدم الانتشار، والحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

واقتناعا منا بضرورة المتابعة الوثيقة للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، فإننا نؤيد الأعمال التي تقوم بإنجازها بشأن تلك المسألة مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ونشيد بالبيان المشترك الذي أصدره وزراء خارجية وممثلو ألمانيا وأستراليا وكندا واليابان وبولندا والمكسيك وهولندا وتركيا والإمارات العربية المتحدة وشيلي.

ونؤكد مجددا، بوصفنا أول منطقة مكتظة بالسكان تعلن منطقة خالية من الأسلحة النووية، بموجب معاهدة تلاتيلولكو، على أهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية وإسهامها في صون السلام والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي. ولذلك السبب، نناشد جميع الأطراف المعنية الوفاء بالالتزام الذي قطع في المؤتمر الاستعراض لمعاهدة عدم الانتشار نحو تعزيز عملية تنفيذ عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

ونرى أنه ينبغي تناول نزع السلاح النووي بالعمل المتزامن على عدد من الجبهات. وعلينا أن نواصل تخفيض الأسلحة النووية إلى حين القضاء الكامل عليها، وعلينا أن نمارس الضغط للقضاء العاجل على الأسلحة النووية غير

الاستراتيجية؛ وتقليص دور الأسلحة النووية في استراتيجيات الأمن الوطني؛ والتطبيق المستمر لمبادئ اللارجعة وقابلية التحقق والشفافية؛ وبناء المزيد من الثقة المتبادلة. كما يلزمنا إجراء تخفيض فعال للوضع التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية المنشورة.

وفي هذا الإطار، يشكل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حلقة وصل حيوية. وفي المؤتمر الأخير بشأن تسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عقد في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر، كان من الواضح أن المجتمع الدولي يشعر بالقلق حيال الموضوع. وفي هذا السياق، نناشد بقوة حكومات وبرلمانات البلدان الشقيقة التي لم توقع بعد على المعاهدة أو تصدق عليها أو تنضم إليها أن تفعل ذلك على جناح السرعة.

وتؤيد شيلي تشجيع نظام الضمانات الدولية للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعزيزه بالانضمام العالمي للبروتوكول الإضافي. كما نؤيد هدف تحديد الأخطار التي يمثلها الانتشار وإدانتها بصورة صارمة. ولا بد من تحديد آليات فعالة لمنع الانتشار.

ويشكل احتمال استخدام الجهات من غير الدول أو الجماعات الإرهابية للأسلحة النووية تهديدا كامنا للمجتمع الدولي. ولذلك نؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن النووي من خلال التعاون الدولي، ونأمل أن نشارك بفعالية في مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٢، المقرر عقده في جمهورية كوريا.

وتؤكد شيلي مجددا على التزامها بدعم جميع التدابير المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز نزع السلاح ومنع الانتشار وحظر استخدام جميع أسلحة الدمار الشامل. وندين الاستخدام العسكري للأسلحة البيولوجية والكيميائية من أي بلد وفي ظل أي ظروف، ونناشد انضمام الدول العالمي إلى اتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

وكانت الأعوام القليلة الماضية فترة مثمرة لتوطيد وتعزيز صكوك تنظيم الأسلحة التقليدية، مثل بدء نفاذ اتفاقية الذخائر العنقودية في آب/أغسطس العام الماضي. ويمثل ذلك الصك خطوة نوعية إلى الأمام في مجال القانون الإنساني الدولي وحالة يعمل فيها معا المجتمع الدولي والمجتمع المدني. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا أيضا على دعمنا لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد وانضمامنا إليها وضرورة المضي قدما بالإزالة التامة لجميع الألغام.

ويود وفد بلدنا أن يبرز التقدم المحرز نحو عقد معاهدة لتجارة الأسلحة. ونؤيد بقوة العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن عقد معاهدة لتجارة الأسلحة لعام ٢٠١٢، وننوه بالتقدم المحرز في مناقشة هيكل تلك المعاهدة ومضمونها في اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر، في ظل قيادة السفير روبرتو غارسيا موريتان ممثل الأرجنتين.

والموضوع العاجل الآخر هو موضوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فآثار هذه الآفة، مقاسا بعدد بالأرواح المدمرة، تعادل أساسا آثار أسلحة الدمار الشامل. ونؤيد برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المقرر تقييمه في الاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة لعام ٢٠١٢، الذي نأمل أن يتيح فرصة لاستكمال الآلية وتكييفها على التحديات الجديدة.

وأختتم بياني بالتأكيد على ضرورة إبداء الالتزام الصارم والإرادة السياسية اللازمة لتهيئة مناخ للثقة المتبادلة

الضرورية لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح. وفي هذا الصدد، نأمل أن نقدم إسهاما بناء في أعمال اللجنة الأولى.

السيد شيبانوفيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، وأن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم وأن أؤكد لكم على دعم وفد الجبل الأسود الكامل وتعاونه طوال هذه الدورة. إنني على ثقة بأننا، في ظل قيادتكم المقتدرة، سنحرز قدما نحو تحقيق أهدافنا المشتركة.

وكان العام الماضي سنة جيدة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة ومنع الانتشار. وأحرز تقدم كبير على عدد من الجبهات. ففي أيار/مايو، اعتمد مؤتمر عام ٢٠١٠ الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتوافق الآراء وثيقة ختامية شاملة (NPT/CONF.2010/50 (Vol.1))، تضمنت خطة عمل متوازنة تستفيد من الخطوات التي اتفق عليها في عام ٢٠٠٠ وتوصي باتخاذ تدابير بعيدة المدى لإحراز تقدم نحو تحقيق رؤية بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وبدأت الأعمال التحضيرية بشأن عقد معاهدة لتجارة الأسلحة. ودخلت اتفاقية الذخائر العنقودية حيز التنفيذ.

وشهد هذا العام إحراز نتائج ملموسة أيضا. وبدأ نفاذ الاتفاق الجديد بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة في شباط/فبراير. وعقد الأعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الأمن اجتماع متابعة للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في باريس، أكدوا فيه مجددا على دعمهم غير المشروط لاتفاقية عدم الانتشار باعتبارها الركن الأساسي لنظام منع الانتشار النووي. وترحب الجبل الأسود بجميع اتفاقات الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن التخفيض المتبادل في قدراتها النووية، وهي بشكل عام تؤيد الجهود العالمية لمنع الانتشار النووي، وهي جهود أساسية لإنشاء عالم أكثر أمانا للأجيال الحالية والمقبلة. ولذلك نحن نعارض أي زيادة أخرى لعدد البلدان الحائزة للأسلحة النووية.

وترحب الجبل الأسود بالتقدم المحرز حتى الآن في عملية التفاوض بشأن عقد معاهدة لتجارة الأسلحة. وسنواصل دعم تلك العملية وإبرام المعاهدة، التي سترسي المعايير الدولية المشتركة لعقد دورة رابعة مثمرة للجنة التحضيرية لمعاهدة تجارة الأسلحة في شباط/فبراير، وفي نهاية المطاف لإنجاح المؤتمر الذي سيعقد في تموز/يوليه ٢٠١٢.

كما أن بلدي ملتزم بالتنفيذ الفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وزيادة تعزيز برنامج العمل. وتؤكد الجبل الأسود مجددا على تعلقها بإضفاء الطابع العالمي على اتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، اتفاقيتي أوتاوا وأوسلو، واتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة وبالتنفيذ الكامل لهذه الاتفاقيات. ولجميع تلك الآليات في المجال الخاص بكل واحدة منها دور أساسي في منع وقوع الأخطار المرتبطة باستخدام الأسلحة.

إن عام ٢٠١١ يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. ويتيح المؤتمر الاستعراضي المقبل لتلك الاتفاقية فرصة قيمة للدول الأطراف لاستعراض ذلك الصك وزيادة تعزيزه وتطبيقه السليم وتنفيذه الكامل في ضوء التحديات الجديدة التي نواجهها في الوقت الحالي.

وتؤيد الجبل الأسود بدء النفاذ العاجل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإضفاء الطابع العالمي عليها. وأثبتت الفوائد المدنية لنظام التحقق من المعاهدة، بما في ذلك نظام المراقبة الدولية، على نحو ما بينه حادث فوكوشيما، أنها أكبر عون وينبغي زيادة استكشافها.

ولا يسعنا سوى أن نلاحظ حالات الإحباط المشروعة الناجمة عن حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح، التي استمرت لأكثر من عقد ونصف. وتؤيد الجبل الأسود الجهود الرامية إلى إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى مزاولة عمله الموضوعي. ولذلك السبب، كانت الجبل الأسود أحد الموقعين على الرسالة وشاركت في المبادرة الداعية إلى عقد جلسة الجمعية العامة الرفيعة المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ونأمل حقا أن تتخذ خطوات عملية لتضييق شقة الخلافات بغية أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح قريبا من اعتماد برنامج عمل وبدء المفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وغيرها من الصكوك الهامة.

إن الجبل الأسود ثابتة في تفانيها في الاضطلاع بدور فعال والإسهام البناء في الجهود الشاملة المبذولة في مجال نزع السلاح العالمي ومنع الانتشار سعيا لتحقيق الهدف المشترك النهائي المتمثل في إنشاء عالم أكثر أمانا للجميع.

ووفد الجبل الأسود يتطلع إلى المشاركة في المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة الأولى وهو منفتح للتعاون البناء في جميع الميادين.

وعليه، أؤكد لكم، سيدي، دعمنا لكم من أجل إنجاح أعمال هذه الدورة.

السيد العبري (عمان): السيد الرئيس، يشرفني باسم للجنة الأولى في أعمال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. ووفد بلادي على ثقة من أن خبرتكم وحنكتكم الدبلوماسية سوف يؤديان إلى نتائج إيجابية. ولا يفوتني أن أهنئ أعضاء المكتب على انتخابهم.

كما أود أن أسجل بالشكر والتقدير لسلفكم رئيس اللجنة السابقة للدورة الخامسة والستين وزملائه أعضاء المكتب على الدور الذي قاموا به خلال فترة ولايتهم. وأنتهز الفرصة لأتقدم بالشكر لسعادة السيد سيرغيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على بيانه الاستهلالي (انظر A/C.1/66/PV.3) وعلى الدور الذي يقوم به وفريقه من أجل تعزيز آليات نزع السلاح.

ويعرب وفد بلادي عن تأييده لما جاء في بيان حركة دول عدم الانحياز الذي أدلى به الممثل الدائم لإندونيسيا.

لقد عُقدت سلسلة اجتماعات ومؤتمرات دولية رفيعة المستوى لأكثر من ثلاثة عقود ماضية بهدف إحراز تقدم في محادثات نزع السلاح النووي والحد من انتشاره. وإننا إذ نؤكد على مواقفنا الداعمة للحد من الانتشار النووي، فإننا نأمل أن يترجم ما تم التوصل إليه في المؤتمر الاستعراضي الذي عقد في نيويورك في أيار/مايو ٢٠١٠، إلى واقع عملي. وتتطلع بلادي إلى أن يتواصل المؤتمر المزمع عقده في عام ٢٠١٢، إلى إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، على أن يؤخذ في الاعتبار حق الدول المشروع في استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وفقا لمعاهدة عدم الانتشار النووي، وتحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الإطار، فإن بلادي تطالب إسرائيل بالاستجابة للمطالب الدولية بالمصادقة على معاهدة عدم الانتشار النووي، والسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش جميع منشآتها النووية وتقديم التقارير عنها.

وفيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، فإن سلطنة عمان تحث جميع الأطراف بضرورة مواصلة المفاوضات والحوار لإيجاد مخرج سلمي يحفظ الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الهامة من العالم، ويحفظ لإيران حقها في الاستفادة من التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، ويبدد مخاوف المجتمع الدولي.

إن سلطنة عمان إذ تُعيد مجددا دعوتها إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، شأنها في ذلك شأن جميع الدول العربية، وذلك لإيمانها بأن تحقيق هذا الهدف سوف يساعد على تهيئة مناخ إيجابي للتعاون بين دول المنطقة، ويعزز جسور الثقة، والحد من سباق التسلح وإشاعة جو من الثقة والسلام الذي ينعكس بشكل إيجابي على العالم بأسره، وعلى السلم والأمن الدوليين.

إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، شأن بالغ الأهمية، وجدير بأن يوليه المجتمع الدولي الدعم والمساندة ليتحقق. وإذ تدعم بلادي هذا المقترح، فإنها تدعو إسرائيل للانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النووي، وأن تُخضع كافة منشآتها النووية لنظام الرقابة الشامل وفقا لنظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تنفيذا للصفقة التي تمت في عام ١٩٩٥، والتي شملت اعتماد قرار الشرق الأوسط، الذي ربط بشكل موضوعي بين المد اللانهائي للمعاهدة من جهة، وبين إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل من جهة أخرى، وانضمام إسرائيل إليها. إلا أنه، وللأسف، لم يحدث تقدم في هذا الإطار حتى الآن.

إن نجاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي، الذي عقد في أيار/مايو العام الماضي، واعتماد الوثيقة الختامية (NPT/CONF.2010/50، المجلد الأول) يعد تعبيرا حقيقيا عن الإرادة السياسية للمجتمع الدولي للمضي قدما في نزع السلاح النووي ومنع الانتشار، وتأكيدا على عالمية المعاهدة، لينعم العالم بالأمن والاستقرار والرفاهية، لكن ذلك لن يتم إلا بتحقيق تقدم ملموس في تنفيذ الركائز الأساسية الثلاث للمعاهدة: نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية، إضافة إلى تطبيق القرار الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وترحب بلادي بدعوة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعقد المنتدى الخاص بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، والذي من المؤمل عقده في تشرين الثاني/نوفمبر في فيينا هذا العام. وتتطلع إلى أن يسفر عن نتائج إيجابية نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وإشاعة الثقة بين دوله.

ويعرب وفد بلادي عن أمله في أن تقود خطط العمل التي أقرها مؤتمر الاستعراض إلى تسريع الخطوات للتقدم في نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، التي تسهم بدورها بشكل أساسي في التنمية المستدامة، وتؤمن الطاقة اللازمة للبلدان النامية.

إن وفد بلادي يسره أن ينوه بالمؤتمر الرفيع المستوى الذي عقد بدعوة من الأمين العام للأمم المتحدة بشأن السلامة والأمن النوويين في أيلول/سبتمبر على هامش أعمال الدورة السادسة والستين، وعن تأييده لنتائجه التي تركزت على تعزيز السلامة والأمن النوويين، وبذل كل الجهود لتحسين معاييرها والاستجابة للكوارث في الوقت المناسب، وكذلك الشفافية الكاملة في جميع المسائل المتعلقة بالشأن النووي. كما ترحب بلادي بخطة العمل بشأن السلامة النووية المعتمدة من قبل محافظي الوكالة الدولية.

وتؤكد بلادي على الالتزام التام ببرنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١، المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذا الإطار، فقد ساندت بلادي ومنذ زمن طويل العديد من القوانين واللوائح لمكافحة هذه الظاهرة.

وفي الختام، يدعو وفد بلادي الدول الأعضاء كافة إلى الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها من خلال المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة بنزع السلاح، وعلى وجه الخصوص الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. ويأمل وفد بلادي أن تسهم مداولات هذه اللجنة وقراراتها تحت رئاستكم في تحقيق تطلعات شعوب العامل كافة للأمن والسلام والاستقرار.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أهنئكم، سيدي، بالثقة التي حظيتم بها بانتخابكم رئيسا لهذه اللجنة الهامة. وأهنئ أعضاء مكتبكم والسيد سيرغيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على دوره البنّاء في دعم أعمالنا.

كما يؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

إن التحديات المحيقة بعالمنا جراء خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية منها، عموديا وأفقيا، قد أضحت مثار قلق بالغ. كما يتعاظم القلق الدولي أكثر فأكثر جراء وجود كميات مرعبة من هذه الأسلحة لدى البعض ممن ما زال يجاهر علانية بإمكانية استخدامه لها بغية تحقيق أهداف ومكاسب سياسية.

والسؤال الذي يطرح نفسه مباشرة علينا جميعاً هو التالي: ألم يحن الوقت، بعد مرور أكثر من ٤٠ عاماً على إبرام معاهدة عدم الانتشار، لأن تلتزم الدول النووية بموجب المادة السادسة من المعاهدة بالعمل بشكل جدي لتخليص العالم من الأسلحة النووية وخطرها بدءاً بنفسها؟ إن الضمان الوحيد لأمن وسلم العالم هو الإزالة التامة للأسلحة النووية. هكذا تقول الركيزة الأولى من الركائز الأربع لمعاهدة عدم الانتشار.

لقد اعتمدت منظمة حلف شمال الأطلسي في العام الماضي مرة أخرى استراتيجية عسكرية تقوم على الأسلحة النووية في سياساتها وعقائدها الأمنية والعسكرية، مما يشير إلى استمرار الخطر النووي عملياً على صعيد العالم. وهي إشارة سلبية تجاه ما يصبو إليه السواد الأعظم من الدول فيما يتعلق بضرورة التخلص من الأسلحة النووية.

إن صون الأمن الوطني حق لجميع دول العالم يكفله ميثاق الأمم المتحدة وليس ميزة للبعض يبررون بها تحايلهم على مبدأ عدم الانتشار النووي وتطبيقهم لمعايير مزدوجة أصبحت تشكل، كما يعرف الجميع، عقبة أمام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ولتأكيد وجاهة ما نقول، نذكّر بقيام بعض الدول النووية بتزويد إسرائيل بالتكنولوجيا النووية المتطورة على مدى عقود من الزمان، لا بل واستمرار هذه الدول في حماية الاستثناء النووي الإسرائيلي بشكل يخالف التزامات تلك الدول بموجب أحكام معاهدة عدم الانتشار. وهو الأمر الذي كما بات معروفاً، أتاح لإسرائيل تصنيع وإنتاج أسلحة نووية ووسائل إيصالها بما يهدد أمن وسلامة منطقة الشرق الأوسط برمتها، لا بل ويتجاوز هذه المنطقة.

وما زالت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تعمل وتسعى لإدارة آليات ضبط انتشار الأسلحة النووية بطريقة ملتوية تخدم مصالحها الضيقة ومصالح حلفائها على حساب الأمن والسلم الدوليين. وهذا ما أكدته تصريحات بعض ممثلي هذه الدول، وهي التصريحات التي تربط التزامهم بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار بما أسموه أمنهم القومي وأمن حلفائهم. وهو مفهوم جديد ينتهك التوافق الدولي بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ويسعى إلى مقاربة تمييزية كفيلة بتقويض هذا التوافق.

إن الحادث المؤسف الذي شهده المفاعل النووي في فوكوشيما في اليابان يؤكد قلقنا المشروع تجاه مفاعل ديمونا النووي الإسرائيلي. وما يزيد من قلقنا تصريحات صادرة عن علماء نوويين إسرائيليين شاركوا في تأسيس المفاعل المذكور مثل فعنونو وإيفين بأن المفاعل ينبغي إغلاقه منذ سنوات عديدة لأنه تجاوز العمر الافتراضي حسب كل المعايير الدولية.

إن الكثير من الإجراءات العملية التي اعتمدتها خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ محدودة وغير كافية. وفي هذا الصدد، يعبر وفد بلادي عن قلقه البالغ لعدم تمكن مؤتمرات استعراض المعاهدة حتى وقتنا هذا من وضع برنامج زمني محدد وملزم للدول الحائزة للأسلحة النووية للتخلص الكامل من الترسانات النووية الموجودة لديها. ولقد مر أكثر من عام على مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠ واعتماد وثيقته الختامية ((NPT/CONF.2010/50 (Vol.I)، التي تتضمن ”استنتاجات وتوصيات بشأن إجراءات المتابعة“ وبالأخص في القسم الرابع منها المتعلق بمنطقة الشرق الأوسط. وهو ما اتفق الجميع على تسميته بالركيزة الخامسة لعدم الانتشار.

وفي هذا الصدد، نعبر عن قلقنا العميق بسبب عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة الواردة في الفقرتين ٧ (ب) و ٧ (ج) من الوثيقة بشأن تعيين الميسّر وتحديد الدولة المضيفة لمؤتمر عام ٢٠١٢، وهو المؤتمر الهادف إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الِشرق الأوسط.

من هنا وبناءً على ما سبق، يحث وفد بلادي الأمين العام والدول الثلاث التي قدمت قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط أن يفوا بالتزاماتهم من خلال التشاور الوثيق مع دول المنطقة. كما نؤكد على أن ما صدر عن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ بخصوص إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يحتم على المجتمع الدولي العمل من أجل تحقيق هذا الهدف من خلال ضرورة الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها طرفاً غير حائز للأسلحة النووية أسوة بجميع دول المنطقة، وإخضاع جميع منشآتها وأنشطتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) ولقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية GC (53)/RES/171 لعام ٢٠٠٩ إضافة إلى القرارات الأخرى ذات الصلة وذلك حفاظاً على الأمن والسلم الدوليين.

وهنا، يجدر التحذير من مخاطر استمرار الصمت الدولي تجاه مواقف إسرائيل التي انتقلت من سياسة الغموض النووي إلى التصريح علناً بحيازة الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها، وسط صمت مستغرب يؤكد تواطؤ البعض في حماية إسرائيل من عواقب تنصلها من الالتزامات الدولية ذات الصلة.

وأفقدت رعايتهم لهذا الوضع الشاذ الذي دام طويلاً منظومة عدم الانتشار النووي، المتمثلة في معاهدة عدم الانتشار، مصداقيتها. وتؤكد بلادي على الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، وفقاً لأحكام المادة الرابعة من المعاهدة، في الحصول على التكنولوجيا النووية وتطويرها وتوظيفها للأغراض السلمية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تقوم الوكالة بمهمتهما في تيسير التعاون بين الدول في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وتعارض بلادي أية محاولة لتفسير النصوص بشكل ينتقص من هذا الحق أو يقيد استخدامه.

أخيراً، إن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي الوحيد لبحث قضايا نزع السلاح. ومن الأهمية بمكان احترام

أنظمة المؤتمر وقواعده الإجرائية التي تشكل أساسا لا بد منه لنجاح أي عمل قد يتم التوافق عليه. ونؤكد في هذا الصدد على ضرورة أن يعتمد المؤتمر برنامج عمل يكون متوازناً وشاملاً.

السيد كانسيلا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي، سيدي، أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئتكم بانتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وأن أتقدم كذلك بالتهنئة إلى أعضاء المكتب الآخرين. وأرجوكم التأكد من أنكم تحظون بالدعم الكامل من وفد أوروغواي.

إن أوروغواي، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، تلتزم بتعزيز نظامي نزع السلاح وعدم الانتشار. لهذا السبب، يود بلدنا أن يبرز التقدم المحرز في المؤتمر الاستعراضي الأخير للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي اعتمد الوثيقة الختامية الموضوعية (NPT/CONF.2010/50 (Vol.I))، وحدد ٦٤ خطوة للتقدم المحرز في تنفيذ أحكام معاهدة عدم الانتشار. ونأمل أن يعمل توافق الآراء الذي توصلنا إليه على تشجيع إحراز المزيد من التقدم في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٥، بدءاً بأعمال لجنته التحضيرية في العام المقبل.

وعلى رغم التقدم هذا من جانب المجتمع الدولي، نحن لسنا بحاجة إلى تنفيذ الصكوك المكمّلة لمعاهدة عدم الانتشار فحسب، ولكن أيضا إلى بدء المفاوضات في أقرب ما يمكن بغرض تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم لا نووي.

وتود أوروغواي أن تؤكد مرة أخرى الأهمية الحاسمة لنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تاريخ مبكر. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، نحث الدول الواردة في المرفق ٢ على التصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن. ونرحب بالخطوات التي اتخذها بعض تلك الدول بهدف التصديق عليها، ونكرر مناشدتنا لجميع الدول في المجتمع الدولي الحفاظ على وقفها الاختياري للتجارب النووية والتجارب المماثلة.

وفيما يتعلق بالمفاوضات المعلّقة، تناشد أوروغواي مؤتمر نزع السلاح أن يبدأ المفاوضات دون مزيد من التأخير بشأن إبرام معاهدة غير تمييزية ويمكن التحقق منها دوليا لحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية. في الوقت نفسه، يطالب بلدي ببدء المفاوضات غير المشروطة المتعلقة بإبرام اتفاق ملزم قانونا بشأن ضمانات الأمن السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بحيث لا تعاني من الآثار الكارثية المترتبة على استخدام هذه الأسلحة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

وتحقيقا لهذه الغاية، أذكّر باقتراح أوروغواي، في إطار المؤتمر الاستعراضي الثامن لمعاهدة عدم الانتشار، القاضي بالتفاوض على بروتوكول إضافي إلى تلك المعاهدة يشمل ضمانات الأمن السلبية على النحو القانوني والملزم لصالح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، بحيث تكون حافزا للبلدان التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار على القيام بذلك. وبالمثل، تدعو أوروغواي إلى التفاوض على صكوك جديدة وفعالة وقابلة للتحقق ترمي إلى منع سباق التسلح، بما في ذلك نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي.

وتكرر أوروغواي تأييدها الثابت لاقتراح الأمين العام الذي يتألف من خمس نقاط بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، والذي يوفر فرصاً كبيرة للتقدم في هذه المجالات.

ويعلم بلدي بوجود العديد من مبادرات نزع السلاح القيّمة التي تأتي من مختلف البلدان أو مجموعات البلدان ومراكز النقاش. فجميعها يُعنى بتحقيق الهدف النهائي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ونحن ندرك أنه من

المفيد تنسيق المبادرات القائمة والنظر فيها، والاستفادة من أوجه التآزر بينها بغية تلمّس الطريق أمامنا على نحو أفضل. وينبغي لتلك المبادرات أن تتلاقى بشكل بنّاء، في إطار زمني واضح، نحو تحقيق الهدف الذي يلهمنا جميعا، ألا وهو إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، نؤكد إيماننا بأهمية إيصال رسالة سياسية حاسمة تتآزر فيها جميع الجهات الفاعلة المعنية معا للنهوض بجدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار بعد سنوات عديدة جداً من الجمود.

وأوروغواي، بوصفها بلدا عضوا في معاهدة تلاتيلولكو التي جعلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في إحدى أكثر المناطق ازدحاما بالسكان في العالم، تعمل باستمرار على تعزيز إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية حول العالم. واقتناعا منا بأن الاستقرار في الشرق الأوسط أمر حيوي لتلك المنطقة والمجتمع الدولي ككل، نحث جميع الدول على مضاعفة جهودها لتحقيق واحد من أهم التدابير الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي الثامن لمعاهدة عدم الانتشار، وهو أن يُعقد في عام ٢٠١٢ مؤتمر تشارك فيه جميع دول الشرق الأوسط بهدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في تلك المنطقة.

وأوروغواي مقتنعة بأنه من أجل تعزيز نظام نزع السلاح العام والكامل مع وجود ضوابط دولية صارمة وفعالة، يجب أن يكون هناك تنفيذ فعال للاتفاقيات التي تدعو إلى حظر أسلحة الدمار الشامل الأخرى والقضاء عليها.

وتدعو أوروغواي على نحو راسخ إلى إبرام اتفاق ملزم قانونا بشأن الاتجار بالأسلحة التقليدية، الذي يسبب اليوم عددا لا يحصى من الضحايا في جميع المناطق. وسيواصل بلدنا المشاركة بنشاط وبشكل بناء في هذه العملية التي تتوَّج بإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة في عام ٢٠١٢.

وتدرك أوروغواي أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى الحقيقي المتعدد الأطراف لدى المجتمع الدولي لمفاوضات نزع السلاح، ودوره الريادي في التفاوض الموضوعي بشأن المسائل ذات الأولوية لنزع السلاح. ومع ذلك، وكما أكدت غالبية الوفود في متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعقود في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠: تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف (انظر A/65/PV.113)، يتضح أن مؤتمر نزع السلاح قد وصل إلى طريق مسدود يتعذر تبريره. وفي حين طُرحت أسباب وتفسيرات مختلفة لفشل أعمال المؤتمر في السنوات الأخيرة، فمن مسؤوليتنا الجماعية كفالة أن تضطلع أعلى هيئة تفاوضية متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح بالولاية المنوطة بها.

في هذا الصدد، تعتقد أوروغواي أن أحد التدابير الممكنة أن تُوسِّع عضوية المؤتمر لتشمل الدول التي أعربت عن اهتمامها المشروع بأن تصبح أعضاء في تلك الهيئة. وقد أعرب بلدنا رسميا عن رغبته في أن يصبح عضوا في مؤتمر نزع السلاح، مثلما فعلت ٢٥ دولة أخرى ظلت تدعو إلى هذا التوسيع منذ عام ١٩٨٢. وتدرك أوروغواي أن هذه المسألة أيضا لا يمكن تأجيلها إلى أجل غير مسمى، لذلك نعرب عن ارتياحنا للدعوة إلى تعيين منسق خاص للنظر في توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح بهدف دراسة الطرائق الكفيلة باستعراض تركيبته.

علاوة على ذلك، تعتقد أوروغواي أنه إنْ لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من كسر الجمود، فلا مفر من أن تتصرف الجمعية العامة وفقا لولايتها بموجب ميثاق الأمم

المتحدة، الذي تنص الفقرة ١ من المادة ١١ فيه على أنه يجوز للجمعية أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدوليين ويدخل في ذلك المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسليح، كما أن لها أن تقدّم توصياتها بصدد هذه المبادئ إلى الأعضاء أو إلى مجلس الأمن أو إلى كليهما.

في الختام، يجب أن نعترف أنه في المجال الثنائي، قد أحرز عالم نزع السلاح وعدم الانتشار بعض التقدم الجدير بالثناء وإن كان متواضعا. في هذا الصدد، نرحب بالاختتام الناجح للمعاهدة الجديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها والاستعداد الذي أبدته الدول الخمس الدائمة العضوية للنظر في المسائل المتعلقة بالشفافية والتحقق وتدابير بناء الثقة. وينبغي ألا يتوقف هذا التقدم.

ومع ذلك، يجب على المجتمع الدولي دعم هذه الجهود على نحو متعدد الأطراف، ومن خلال المؤسسات التي أنشأتها الأمم المتحدة بصورة مشروعة لمعالجة هذه المسائل. يجب أن نوجه جميع جهودنا لتنشيط الوسائل المتاحة لنا لإحراز تقدم نحو تحقيق نزع السلاح ووقف انتشار الأسلحة النووية، وذلك تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة. يجب أن نعمل بعقول متفتحة، تحدونا روح التجديد من أجل الصالح العام. فلا يمكننا، ولا ينبغي لنا، أن نتنصل من هذه المسؤولية.

السيد مورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي المهمة الجليلة المتمثلة في رئاسة هذه اللجنة. ويود وفد بلدي أن يعرب عن دعمَنا الكامل لعملكم المحفوف بالتحديات وعن تمنياتنا لمساعيكم بالنجاح.

ونحن نجتمع هنا اليوم، نأمل أن ينعكس التقدم الذي شهدناه في السنوات القليلة الماضية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار إيجاباً على نتائج عملنا. ينطبق ذلك على النتائج التي تمخض عنها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، حيث اتخذنا خطوات هامة نحو تحقيق عالم أكثر أمنا. لقد شهدنا مؤخرا أيضا بدء سريان المعاهدة الجديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، مما جدد الزخم لبلوغ أهداف نزع السلاح التي نتشاطرها جميعا. على جانب الأسلحة التقليدية، أُحْرِز تقدم ملموس باتجاه إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، مما يعزز فرص عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتمادها في العام المقبل.

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله. فمأزق مؤتمر نزع السلاح، الذي دام لأكثر من عقد من الزمان، يذكرنا بالحاجة إلى التحرك على نحو أسرع في مجالات مثل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ينبغي أن تبدأ المفاوضات على هذه المعاهدة حالاً، بينما يتعين على جميع الدول المعنية أن تتقيد على الفور بالوقف الاختباري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. كما ينبغي النظر بجدية في جميع المسائل الجوهرية الأخرى.

لقد انقضت اثنتا عشرة سنة منذ آخر استعراض لعضوية مؤتمر نزع السلاح، ولم يُتخذ منذ ذلك الحين أي إجراء آخر. يجب أن يصبح المؤتمر أكثر انفتاحا وشمولا. وينبغي أن يتمكن المزيد من البلدان من الانضمام إلى المؤتمر، بحيث يمثل المؤتمر العالم الذي نعيش فيه تمثيلاً حقيقاً. لقد استمعنا للتو إلى الممثل الدائم لأوروغواي وهو يتحدث ببلاغة في هذا الموضوع، ونحن نؤيد تماما ما قاله. وهكذا فقد طالبنا بأن يشرع المؤتمر، في دورته المقبلة، في النظر في استعراض عضويته بتعيين مقرر خاص لدراسة طرائق التوسيع بدون أن يؤثر ذلك على النتيجة.

تحتل الثقة موقع الصدارة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويستند حق الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية على هذه الفرضية. في هذا الصدد، يساورنا بالغ القلق بسبب عدم تقديم إيران توكيدات بشأن الطابع المدني لبرنامجها النووي. إننا نحث إيران على الانخراط بدون شروط مسبقة مع المجتمع الدولي في التفاوض على حل يتيح توكيدات يمكن التحقق منها دوليا بشأن الغرض السلمي لبرنامجها.

كما إن عدم امتثال سوريا لاتفاق ضماناتها مدعاة أخرى للقلق. وبالتالي فإننا نحث سوريا على التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بطريقة شفافة وتعاونية تماما.

وبالمثل، يساورنا القلق من جراء التطورات في البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إننا ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التقيد بواجبها الدولي بأن تعود إلى الامتثال الكامل لمعاهدة عدم الانتشار النووي ولضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تلتزم البرتغال، جنبا إلى جنب مع شركائها الأوروبيين، بالجهود التي يجري اتخاذها في مختلف المحافل الدولية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ونعتبر ذلك خطوة هامة نحو تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وما وراءها. في هذا الصدد، نتطلع إلى انعقاد منتدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية الشهر المقبل وإلى مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢ بخصوص إنشاء هذه المنطقة.

لقد مر خمسة عشر عاما منذ التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وللأسف، لم تدخل المعاهدة بعد حيز النفاذ. ومع ذلك، فإننا نرحب بالتزام بعض دول المرفق ٢ بالتصديق عليها، وندعو جميع الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك في وقت مبكر. من الضروري أن تظل هذه المعاهدة الهامة تتبوأ موقعاً مرموقاً في جدول الأعمال العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

إننا نقترب بسرعة من موعد المؤتمر الاستعراضي السابع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية. وعلينا أن نسعى في المؤتمر لمعالجة مسائل مثل إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية وتعزيز بعض أحكامها، لا سيما تلك المتعلقة بتدابير بناء الثقة وبناء الثقة في الامتثال. ونلاحظ أن الاتفاقية هي الوحيدة التي لا تزال تفتقر إلى آلية للتحقق من بين اتفاقيات أسلحة الدمار الشامل. ونأمل أن يتسنى تغيير هذه الحالة حتى يمكننا في نهاية المطاف أن نزيل التهديد الخطير الذي تشكله هذه الأسلحة.

وفي الختام، فقد أوجزنا بعض المسائل الرئيسية التي تعمل، في رأينا، على تأخير بلوغ أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار. ونأمل أن يتسنى لعمل اللجنة الأولى في هذه الدورة أن يسهم إسهاماً ملموسا في إحراز تقدم حقيقي نحو بلوغ تلك الأهداف، وبالتالي زيادة الأمن والاستقرار الدوليين.

السيدة تراوري (بوركينا فاسو) (تكلمت بالفرنسية): اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بالتهنئة، بالنيابة عن وفد بلدي، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأرجو أن تتفضلوا بقبول خالص تمنياتنا لكم بالنجاح في عملكم. ونهنئ أيضا أعضاء المكتب، مؤكدين لهم تعاوننا الكامل.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا ونيجيريا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية، على التوالي.

يعاني العالم كله، وأفريقيا بصفة خاصة، من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فاستخدامهما المفرط وغير المنضبط في بعض البلدان التي تمزقها الصراعات يؤدي إلى أزمات إنسانية تؤثر على السكان

المدنيين الأكثر ضعفا، لا سيما النساء والمسنّين والأطفال، الذين نشجب بشدة استخدامهم جنوداً في مختلف مسارح العمليات.

بالإضافة إلى الخسائر في الأرواح وتدمير العائلات وتشتيتها، يتسبب الاستخدام الواسع النطاق والمفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أيضا في استتراف الأموال، مما يبطئ التنمية الاقتصادية في قارتي. في هذا الصدد، لا يسعنا إلا أن نشير إلى الموارد المالية الضخمة المخصصة، بصورة صعبة وأحياناً افتراضية، لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بدلا من في استخدامها في استثمارات مفيدة يمكن أن تعود بالنفع على السكان لدينا. لذا يجب على المجتمع الدولي أن يتحرك على وجه السرعة، ومن واجبنا الأخلاقي أن نعمل على احتواء هذه الظاهرة.

إن تعقد الكوارث وانخراط العديد من الجهات الفاعلة يتطلبان توفر الإرادة السياسية لدى الحكومات وتنسيق وتعزيز عمل الدول من خلال إنشاء آليات دولية وإقليمية. لذلك يدعو وفدي إلى تحسين تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه الذي لا يزال أداة هامة في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويرحب بالاستنتاجات التي خَلص إليها الاجتماع الرابع للدول الأطراف للنظر في تنفيذ برنامج العمل الذي يعقد كل سنتين، والذي انعقد في الفترة من ١٤ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠، ويعلق أملا كبيرا على مداولات المؤتمر لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل والمقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

وانطلاقا من تلك الروح، يشارك وفدي بفعالية في عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي ما فتئت منذ عام ٢٠٠٦ تعقد مؤتمرات بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وذخائرها، والمواد الأخرى المتصلة بها، للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة في المنطقة دون الإقليمية. وبفضل الآليات المحلية التي أنشأتها الدول الأعضاء في الجماعة لضمان تنفيذ برنامج العمل، أحرزت المنظمة تقدما كبيرا.

وتعلق بوركينا فاسو أهمية كبيرة على متابعة مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتثق بأن المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة سوف تبلغ أوجها في عام ٢٠١٢ بإيجاد سبيل لتحديد ذلك القطاع ومن ثم التخفيف من معاناة السكان. إن بلدي، كجزء من مساهمته، قام بدور نشط في نيويورك هذا العام في الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة المزمع عقده في تموز/يوليه ٢٠١٢، وفي الفريق العامل المفتوح باب العضوية للخبراء الحكوميين المعني ببرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

لا تزال بوركينا فاسو مقتنعة بأن تعزيز الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي بأسره لدعم المبادرات الإقليمية سوف يساعد في التصدي لتلك الآفة. وينبغي للأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصورة خاصة، النظر في إيلاء مزيد من الاهتمام لتلك المسألة.

إن العالم سيعيش في سلام وأمن عندما يتحقق نزع السلاح العام على نحو تام وكامل في إطار نظام مراقبة ورصد دولي شفاف وقابل للتحقق. ومن أسف، أننا لا نزال بعيدين عن بلوغ ذلك الهدف، ولا تزال البشرية تعاني من التهديد الدائم الذي تشكله جميع أنواع الأسلحة، ولا سيما أسلحة الدمار الشامل التي لها تأثيرات تدميرية معروفة جيدا.

أما فيما يتعلق بموضوع الأسلحة النووية، فسيظل العالم بأسره يعيش في حالة خوف من الآثار المترتبة عليها إلى أن يتم القضاء عليها في كوكبنا. ومن هنا، تحض بوركينا، فاسو المجتمع الدولي على تحسين نظام عدم الانتشار. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وتعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والبدء بالمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي، والقيام بعمل في إطار هيئة نزع السلاح لوقف إنتاج المواد الانشطارية كلها لا تزال أولويات طاغية.

إن بوركينا فاسو ترحب بعقد المؤتمر السابع المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبينما نهنئ غانا وغينيا على تصدقيهما على المعاهدة، نحض الدول الواردة أسماؤها في المرفق الثاني على الانضمام إلى ذلك الصك الرئيسي المتعلق بعدم الانتشار النووي.

إن وفدي اقتناعا منه بالأثر الإيجابي للمناطق الخالية من الأسلحة النووية على نزع السلاح النووي، يرحب بسريان مفعول معاهدة بليندابا بتاريخ ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، ويحض جميع الدول الأفريقية التي لم تقم بالتصديق عليها بعد أن تفعل ذلك لتمكين القارة من الوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع الدولي.

إن آثار الحادث الذي وقع في محطة توليد الطاقة النووية في فوكوشيما – دايشي في اليابان لا تزال حية في أذهاننا. فتلك الأحداث المأساوية تظهر مرة أخرى ضعفنا أمام هذه الكوارث، وتقتضي منا إعادة التفكير في نظام السلامة النووي، لا سيما في الوقت الذي يجري فيه بناء أمل كبير على الطاقة النووية في العديد من البلدان. ويكرر وفدي تضامنه مع الشعب الياباني في أعقاب تلك المحنة الصعبة.

يثني وفدي على الأمين العام بان كي – مون للدعوة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن الأمن والسلامة النوويين في ٢٢ أيلول/سبتمبر. إن النتائج الهامة التي ستسفر عنه سوف تحسن من فهمنا في السعي إلى حل مناسب. ولا تزال بوركينا فاسو مقتنعة بأنه لا بد لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار من أن يرتكزا على الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهي: عدم انتشار الأسلحة النووية، وسلاح الترسانات النووية، وحق جميع الدول الأطراف في المعاهدة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية تطابقا مع التزاماتها بعدم الانتشار.

أما فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية، فينبغي للمجتمع الدولي أن يركز جهوده على القضاء التام على هذه الأسلحة من كوكبنا، إذ أنها مصدر قلق آخر في ميدان نزع السلاح.

وتكرر بوركينا فاسو تأييدها لآليات نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح. ومهما يكن من أمر، ما زلنا نشعر بالقلق جراء تقاعس هذين الكيانين، الأمر الذي يتناقض مع الشواغل الأمنية الحالية. ومن غير المتصور حقا أنه بعد مرور عشر سنوات، لا يزال المؤتمر غير قادر على البدء بالمفاوضات بشأن مواضيع حيوية جدا لبقاء البشرية. لذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لكسر طوق الجمود الذي لا يساعد في تعزيز الثقة المتبادلة بين الجهات الفاعلة الرئيسية.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، نرحب بتنشيط مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا، ومقره في لومي، بتوغو، الذي بسبب ما يضطلع به من أنشطة يعتبر عنصرا مركزيا هاما في عملية نزع السلاح في القارة الأفريقية.

وتعمل بوركينا فاسو بهمة لتوطيد دعائم السلم والأمن في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. وبما أنها طرف في المعاهدات والاتفاقيات الرئيسية المتعلقة بتزع السلاح، لا تزال مستعدة للمساهمة في بناء عالم أكثر سلامة للجميع.

السيد ستارتشيفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفدي، أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في هذه الدورة وأتمنى لكم ولأعضاء المكتب كل النجاح في عملكم الهام. ويؤكد لكم وفد صربيا استعداده للمشاركة مشاركة بناءة والتعاون تعاونا كاملا في مسعانا الجماعي المتمثل في جعل العالم مكانا أكثر أمانا وسلما.

إن الألفية الجديدة، بالإضافة إلى التهديدات التقليدية، أضافت تحديات جديدة للأمن الدولي يمكن أن تؤثر على نحو خطير بالمجتمع الدولي بأسره. وتعتقد صربيا أنه لا يمكن الاستغناء عن الدور الاستباقي للتعددية في التصدي بفعالية وعلى نحو مستدام لتلك التحديات. وهي مقتنعة بأن التعددية الفعالة في مجالات تحديد الأسلحة، وعدم الانتشار، ونزع السلاح ليست ضرورية فحسب، بل ممكنة أيضا إذا ما سادت لدى الجميع روح التعاون والحلول التوفيقية والمرونة، فضلا عن الرؤية العامة ونفاذ البصيرة الاستراتيجي. وعلاوة على ذلك، يرى بلدي، أنه ما من بديل لهذا النهج في عالم يتزايد فيه التكافل والتعقد، إذ أن التحديات المشتركة تتطلب حلولا مشتركة.

وتؤيد صربيا جميع الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن العالمي والنهوض بالاستقرار الدولي. وقد انضمت إلى جميع الاتفاقات الدولية الرئيسية في مجالات عدم الانتشار، ونزع السلاح وتحديد الأسلحة، وملتزمة بالتنفيذ المنهجي للالتزامات التي تعهدت بها.

إن نجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠ هام جدا لتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي ولإعادة تأكيد عدم الانتشار النووي بوصفه حجر الزاوية في نزع السلاح النووي. وترحب صربيا بخطة عمل عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، التي تم الاتفاق عليها بتوافق الآراء، وتضم عددا من التدابير الهامة المتصلة بالركائز الثلاث للمعاهدة. ويقتضي الأمر بذل جهود مشتركة مكثفة لترجمة استنتاجات وتوصيات المؤتمر الاستعراضي إلى نتائج ملموسة تساهم مساهمة كبيرة في استمرار حيوية المعاهدة، وبذلك تمهد الطريق أمام عالم خال من الأسلحة النووية. ستكون الدورة الجديدة المقبلة لعملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فرصة لتقييم الإنجازات العملية التي تحققت في تنفيذ خطة العمل، وتحديد السبل لتعزيز التقدم في هذا الصدد.

ويلتزم بلدي بالوفاء المستمر بالتزاماته بموجب معاهدة عدم الانتشار، وقد اتخذ تدابير تشريعية وتنظيمية وغيرها على نطاق واسع من أجل تنفيذ المعاهدة. ومنذ عام ٢٠٠٧، ظلت صربيا تقدم على نحو منتظم إعلاناً سنوياً بشأن تطبيق مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية. وبالإضافة إلى ذلك، تم إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بتعزيز الحماية المادية للمواد النووية والأمان والأمن النوويين بشكل عام، بما في ذلك إنشاء وكالة الحماية من الإشعاع المؤين والأمان النووي.

لقد صدّقت صربيا على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي. وبالإضافة إلى ذلك، يتم اتخاذ الإجراءات من أجل موافقة الحكومة على انضمام صربيا إلى اتفاقية الأمان النووي والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف

في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، فضلاً عن وجود أنشطة مكثفة أخرى ترمي إلى زيادة تحسين النظام الوطني للتأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها.

وهناك أيضا تعاون نشط مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبرنامج وقف التشغيل النووي لمعهد فينسا المتعلق بنقل الوقود النووي المشع واليورانيوم المخصب من معهد فينسا للعلوم النووية إلى الاتحاد الروسي، والذي يجري تنفيذه بمساعدة شركائنا الدوليين، يمثل أكبر مشروع للتعاون التقني في تاريخ الوكالة. وبذلك، انضمت صربيا إلى مجموعة البلدان التي لا يوجد يورانيوم مخصب على أراضيها، لتسهم بطريقة ملموسة في منع الإرهاب النووي. وانضم بلدي أيضا إلى المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار في عام ٢٠٠٦ والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي في عام ٢٠٠٧.

وتؤيد صربيا بقوة دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر، بوصفها إحدى الركائز الأساسية للنظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال بلدي يولي أهمية كبيرة للوفاء بالتزاماته بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وتعكف صربيا حاليا، بعد ثلاث سنوات من تقديم تقريرها الأخير في عام ٢٠٠٨، على إعداد تقريرها الوطني الجديد الذي يهدف إلى تحديث المعلومات المتعلقة بالتدابير المتخذة لتنفيذ القرار.

وتلتزم صربيا بالتنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. فقد اعتمد البرلمان الصربي في أيار/مايو ٢٠٠٩ قانوناً جديداً بشأن حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ويزداد التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على نحو مطرد في اتجاهات عديدة، وخصوصا في مجالات التدريب وتنظيم الحلقات الدراسية الدولية بشأن المساعدة والحماية في مركز التدريب الإقليمي للدفاع النووي والبيولوجي والكيميائي في كروسيفاتش في صربيا.

وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، اعتمدت حكومة صربيا قانوناً إطارياً لتنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، اعتمد برلمان صربيا قانوناً بشأن سحب التحفظات على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، تأكيداً على الاحترام الكامل لتوصيات المؤتمر الاستعراضي السادس لأطراف الاتفاقية.

وقد انضم بلدي إلى جميع الصكوك الدولية الرئيسية في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليه، بما في ذلك برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وبروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة النارية والصك الدولي للتعقب. وقبلت صربيا أيضا وثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن القرارات الأخرى للمنظمة في هذا المجال، وخصوصاً تخزين الأسلحة التقليدية ومنظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد وشهادات المستعمل النهائي وإجراءات التحقق والسمسرة.

وتم إدماج معايير مدونة قواعد السلوك للاتحاد الأوروبي المتعلقة بصادرات الأسلحة في استراتيجيتنا الوطنية المتعلقة بتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ وفي قانون صدر في عام ٢٠٠٥ بشأن التجارة الخارجية في الأسلحة والمعدات العسكرية والسلع المزدوجة الاستخدام. وتجري حاليا صياغة قانون جديد يهدف إلى تحديث الحلول القائمة في مجالات معينة بما يتوافق تماما مع التغيرات الجارية في تشريعات الاتحاد الأوروبي والالتزامات الجديدة الناشئة عن قرارات مجلس الأمن

والصكوك الدولية الأخرى. وتواصل صربيا العمل على الوفاء بالتزاماتها المتبقية بموجب اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، والتي كانت قد انضمت إليها في عام ٢٠٠٣.

وتشكل مراقبة الصادرات عنصراً هاماً للغاية من عناصر السياسة الأمنية لبلدي. وقد أنشأت صربيا نظاما فعالا لمراقبة تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية والسلع المزدوجة الاستخدام، فضلاً عن تحسينها لتدابير مراقبة الحدود والرقابة الجمركية. وشرعت صربيا في عملية تهدف إلى تنظيم عضويتها في اتفاق واسينار وبدأت إجراءات وطنية لتسوية مركزها في إطار مجموعة الموردين النوويين. وبالإضافة إلى ذلك، أعدت السلطات الصربية المختصة مشروع قانون بشأن التدابير التقييدية الدولية وأطلعت الاتحاد الأوروبي عليه من أجل الحصول على رأي خبرائه فيه.

تكتسي الأنشطة الجارية من أجل إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة أهمية خاصة في سياق إنشاء إطار تنظيمي دولي فعال لنقل الأسلحة التقليدية. وستواصل صربيا العمل في تعاون وثيق مع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة في العملية التي حددها القرار ٤٨/٦٤، اقتناعا منها بأن الالتزام القوي من جانبنا جميعاً سيكون ضروريا لضمان أن يسفر مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢ عن معاهدة تحدد أعلى المعايير الدولية المشتركة الممكنة فيما يتعلق بعمليات نقل الأسلحة التقليدية.

وتواصل صربيا، جنباً إلى جنب مع الأطراف الأخرى، تنفيذ اتفاق تحديد الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي، عملا بالمادة الرابعة من المرفق ١ - باء من اتفاق دايتون للسلام، والتي تنص على تحقيق توازن عسكري مستقر يقوم على قبول جميع الأطراف للقيود العددية المفروضة على التسلح، وفقا لمقياس أساسي ونسبة قطرية مقابلة. وقد نفذت صربيا، خلال السنوات الـ ١٥ من تنفيذها للاتفاق، جميع التزاماتها في الوقت المناسب. ويجري الآن تنفيذ مرحلة جديدة في تنفيذ الاتفاق - ما يسمى بنقل الملكية إلى الأطراف - على أن تختتم في تموز/يوليه عام ٢٠١٤.

لقد قدم بلدي ترشيحه لنيل عضوية مؤتمر نزع السلاح في جنيف، بغية الإسهام بشكل كامل في أنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة في مجال نزع السلاح. وتدعم صربيا المبادرة المتعلقة بتعيين منسق خاص بشأن توسيع عضوية المؤتمر، كون ذلك وسيلة لإعطاء دفعة جديدة لمعالجة إحدى أشد المسائل إلحاحاً، في رأيها، وهي توسيع عضوية المؤتمر. واقتناعا من صربيا بأن أفضل طريقة لإعادة التأكيد على أهمية المؤتمر بوصفه المنتدى الدولي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح هي زيادة كفاءته وفعاليته، فإنها تدعو جميع الدول الأعضاء في المؤتمر إلى استثمار جهود إضافية في التغلب على المأزق الحالي والدخول، بجدية ودون تأخير، في مناقشات موضوعية بشأن المسائل الأساسية المدرجة في جدول أعماله بهدف تقديم إسهام جدير بالثقة في السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن فلسطين.

السيد حجازي (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): بدايةً، أود سيدي الرئيس أن أنقل إليكم تهاني وفد بلدي على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ونتقدم بأطيب تمنياتنا للمكتب ونعرب عن ثقتنا بأن اللجنة ستختتم عملها الهام بنجاح في ظل قيادتكم القديرة.

وأود أيضا أن أعرب عن تأييد فلسطين للبيان الهام الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

في هذه الدورة، تقدمت دولة فلسطين لنيل عضوية الأمم المتحدة. وبينما لا تزال المسألة قيد النظر، يود وفد

بلدي أن يعيد التأكيد على إيمانه القوي بأن عضوية فلسطين ستفتح مجالاً لزيادة إسهامنا في الجهود الدولية المبذولة في مجال نزع السلاح.

وترى فلسطين أنه يجب بذل جهود نزع السلاح على نحو يدعم مبادئ القانون الإنساني الدولي، وخصوصاً اتفاقيات جنيف وبروتوكوليها الإضافيين. ولذلك، يجب بذل أي جهود جدية لنزع السلاح على الصعيد الدولي بشكل شامل ووفقا لصكوك القانون الدولي ذات الصلة والقانون الإنساني الدولي بشكل خاص. وفي الواقع، فإن أي خطاب أو جهد يتم خارج هذا السياق لن يؤدي إلى نتائج عكسية فحسب، بل سيسمح أيضا للدول التي تنتهك قواعد القانون بتكديسها لأسلحة الدمار الشامل بصورة غير مشروعة بالإفلات من المساءلة وبأن تظل متصلبة في مواجهة الإرادة الدولية.

إن مكافحة ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هدف هام آخر ينبغي للمجتمع الدولي التصدي له. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن تولي الاهتمام الواجب لحالات الدول التي تقوم بطريقة رسمية بتشكيل وتسليح الميليشيات التي تتمركز بصورة غير مشروعة في أراض محتلة وترتكب اعتداءات تروع السكان المدنيين. فمثل هذه الميليشيات، التي تتوفر لها الأسلحة الصغيرة بتمويل وإذن من الدولة، تؤجج نيران الصراعات وتطيل أمد انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي فلسطين المحتلة، تمارس الميليشيات المسلحة للمستوطنين الإسرائيليين المقيمين بصورة غير شرعية على أرض محتلة الإرهاب ضد المجتمعات المحلية الفلسطينية، في حين يوفر جيش الاحتلال الإسرائيلي الحماية والمساندة لهذه الجماعات، فيسهم بذلك فعليا في جرائمها. وتشكل تصريحات كبار المسؤولين الإسرائيليين التي تشجع تسليح المستوطنين وتعدهم بتوفير مساعدات إضافية مصدر قلق إضافي بالنسبة لنا. وقد شجع ذلك السلوك المتعمد ثقافة الإفلات من العقاب التي تهدد بمزيد من تقويض سلامة وحياة وسبل عيش المدنيين الفلسطينيين.

ونرى أنه يجب أن تعالج جهود نزع السلاح على الصعيد الدولي، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح وأية معاهدات أخرى، الأثر العشوائي لأسلحة تقليدية معينة، مثل القنابل العنقودية والألغام المضادة للأفراد والقذائف المسمارية ومتفجرات المعادن الخاملة الكثيفة (قنابل دايم) والذخائر التي تحتوي على اليورانيوم المنضّب، وخصوصا حين يتم استخدامها بطريقة غير مشروعة ضد المدنيين. وقد ثبت بما لا يدع أي مجال للشك أن لتلك الأسلحة آثاراً مدمرة على السكان المدنيين في الأجل الطويل. والتقارير الدولية وتقارير الأمم المتحدة توثق الآثار المدمرة لاستخدام إسرائيل لهذه الأسلحة ضد المدنيين، وخصوصاً في حربها على غزة في عام ٢٠٠٩.

وجنوب لبنان مثال آخر على ذلك. فهناك، لا يزال السكان المدنيون وخصوصا الأطفال، يعانون من آثار الذخائر العنقودية الإسرائيلية التي تتسبب في قتل وبتر أطراف العشرات من المواطنين الأبرياء كل عام.

نود أن نؤكد مجددا على ضرورة تحميل الدول المسؤولة عن زرع الألغام وغيرها من الذخائر غير المنفجرة المماثلة خارج نطاقها الإقليمي المسؤولية الكاملة عن إزالتها، بما في ذلك من خلال التعاون مع البلدان المتضررة.

ويجب أن يقترن تجدد الالتزام الدولي بتحقيق عدم انتشار الأسلحة النووية باتخاذ إجراءات ملموسة ومستمرة. ونأسف، في هذا الصدد، أن الشرق الأوسط لم يصبح بعد منطقة خالية من الأسلحة النووية وأن إسرائيل لا تزال الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تصبح طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، و لم تعلن عزمها على الانضمام إليها.

وعليه، فإنه ينبغي أن تكون الجهود الرامية إلى تخليص الشرق الأوسط من الأسلحة النووية شاملة وليست انتقائية. وقد سيقت أمثلة عديدة في وقت سابق من اليوم على ذلك، سواء كانت صحيحة أم خاطئة. ولكن للأسف، تم تجاهل من أعلنوا حيازة إسرائيل لقدرات الأسلحة النووية. ونؤكد على الخطورة البالغة لغض الطرف عن دولة ثبت أنها تتصرف بازدراء مطلق للقانون الدولي، وتكدس الأسلحة النووية فيما ترفض الخضوع للتفتيش الدولي، وعلى أن ذلك لن يخدم هدف نزع السلاح النووي في شيء.

والأخطر من ذلك أنه سيلحق ضرر بالغ بمصداقية النظام ذاته الذي ينظم علاقاتنا. وفي هذا الصدد، نؤيد تماما عقد مؤتمر إقليمي في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونرى ذلك المؤتمر خطوة هامة في المضي قدماً نحو تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط ونحو تحقيق الغايات والأهداف التي عبّر عنها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، والتي لا تزال تشكل المرجعية الأساسية في هذا الصدد.

لقد شاركت الدول العربية في مشاورات جادة وبناءة بشأن التنفيذ الكامل لخطة العمل الرابعة للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى مضاعفة جهودها لتيسير الشروع في أقرب وقت ممكن في التحضيرات اللازمة للمؤتمر المقبل، بما في ذلك تعيين ميسر رفيع المستوى.

ختاماً، فإن من رأينا أن الآثار المدمرة في الأجل الطويل لانتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب والاحتلال الأجنبي والتخلف والفقر ترتبط ارتباطاً مباشراً بجهودنا في مجال نزع السلاح، ذلك لأن تلك الظروف تشجع على العنف والتطرف واليأس وتوفر تربة خصبة لطائفة من أشكال الاتجار غير المشروع التي يجب أن تعالجها هذه اللجنة بطريقة مسؤولة.

ومن واجبنا معالجة الأسباب الجذرية للصراع والتي يضمن استمرارها وجود حلقة مفرغة من الصراع المميت والاتجار غير المشروع بالأسلحة الملازم له. وإن من مسؤوليتنا الجماعية أن نعمل على وقف ويلات الحروب العبثية التي لا مبرر لها من خلال تعاوننا. ويمكننا، بل يجب علينا، تهيئة مستقبل أفضل وأكثر أمناً للملايين من المدنيين العزّل الذين عانوا طويلا من إذلال العنف والفقر المدقع. وعوضاً عن إهدار ١,٦ تريليون دولار سنويا على النفقات العسكرية في زمن نواجه فيه صعوبات اقتصادية ونقص في الغذاء واضطرابات اجتماعية، يتعين علينا أن نبذل قصارى جهدنا للاستثمار في مستقبل شعوبنا وأن نضمن أن ذلك المستقبل لن يكون مزدهرا فحسب، بل خالياً أيضا من كوابيس الحرب ووحشية الاحتلال الأجنبي وسباق التسلح النووي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لممارسة حق الرد.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أود ممارسة حق الرد فيما يتعلق بالملاحظات التي أبدتها ممثلة كندا. فقد أشارت إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوصفها من كبرى الدول التي تعمل على الانتشار، وقالت إنها قوضت مصداقية مؤتمر نزع السلاح بتوليها رئاسته.

وأود أولا أن أتكلم قليلا عن مسألة الانتشار. وأذكّر ممثلة كندا بالحقائق الأساسية. فما هي الحقائق الأساسية التي تكمن وراء المسائل القانونية في شبه الجزيرة الكورية؟

أولا، هناك مسألة الابتزاز التي يعود تاريخها إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٠ عندما أعلن الرئيس الأسبق للولايات أنه سيستخدم الأسلحة النووية ضد جمهورية

كوريا الشعبية الديمقراطية. وبعد ذلك بشهر واحد، في تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام وأثناء الحرب الكورية، قال قائد ما تسمى قوة الأمم المتحدة، الجنرال ماك آرثر، للعالم إنه لن يتردد في تحويل شبه الجزيرة الكورية إلى ممر مشع من طرفها الجنوبي إلى أقصى شمالها. ويعني ذلك شبه الجزيرة الكورية برمتها.

ثانيا، لقد استمر ذلك بعد الحرب الكورية. ففي عام ١٩٥٧، نشروا أول أسلحة نووية. وبحلول عام ١٩٧٥، تأكد أنه تم تحديد أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من الرؤوس الحربية النووية. وفي عام ٢٠٠٢، أدرج رئيس الولايات المتحدة السابق جورج بوش جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في قائمة أهداف ضربة نووية مخطط لها. وقد أدرج أيضا اسم جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في قائمة البلدان التي تشكل محور الشر، إلى جانب العراق وجمهورية إيران الإسلامية. إن القوات التي استُخدمت لشن الهجوم على العراق قد تحولت ضد شبه الجزيرة الكورية بالاقتران ببيانات علنية مفادها أن الهدف المقبل سيكون جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

تلك هي الحقائق الأساسية التي أردت أن أذكّر سفيرة كندا بها، لعل بوسعها أن تفهم القضايا المتصلة بالمسألة النووية وشبه الجزيرة الكورية.

أما فيما يتعلق برئاسة مؤتمر نزع السلاح، فجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إنما تمارس حقها بوصفها عضوا كامل العضوية في المؤتمر. وأعتقد أن موقف كندا يقوض مصداقيتها لأنه ما من أحد سوى كندا كان ضد دورنا بوصفنا رئيسا للمؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية لممارسة حقه في الرد.

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر لطلبي الكلمة في هذه الساعة المتأخرة. من دواعي الأسف أن البيان الذي أدلت به ممثلة كندا اليوم تضمن معلومات مضللة، ولذلك أجد نفسي مضطرا إلى توضيح النقاط التي ذكرت. فعلى سبيل المثال، فإن مرفقي إيران في ناتانز وقُمْ لم يكونا قط سريين؛ بل تم الإفصاح عنهما للوكالة الدولية للطاقة الذرية في وقت سبق الموعد المحدد، وذلك وفقا لاتفاقات الضمانات التابعة للوكالة. وما برحا يعملان في ظل رقابة مستمرة تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أما فيما يتعلق ببلوغ أنشطة التخصيب لدى إيران ١٩,٨ في المائة، فعلى النقيض من ادعاء كندا، تلك الأنشطة قانونية بالكامل، حيث أنها مصممة لتزويد مفاعل طهران للبحوث بالوقود اللازم. وينتج مفاعل طهران للوقود النظائر الطبية لأكثر من مليون شخص مصابين بأمراض كمرض السرطان، ولذلك فهي مصممة لأغراض إنسانية بحتة. وتقدمت إيران من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية بطلب إلى موردين لتزويدها بوقود جديد لهذا المفاعل ومع الأسف رفِضَ طلبها، مما لم يترك لإيران أي خيار سوى القيام بعملية تخصيب لليورانيوم قائمة على الاكتفاء الذاتي وإنتاج الوقود بنفسها. ونأسف إذ أن كندا حاولت تضليل اللجنة فيما يتعلق بهذه الأنشطة الإنسانية البحتة.

إن صدقية كندا بشأن مسائل عدم الانتشار محل شك كبير، حيث ما برح الوفد الكندي صامتا كل الصمت إزاء برنامج الأسلحة النووية السري لدى النظام الصهيوني، وهو برنامج لا يخضع لأي تحقق ويعرّض للخطر بدرجة كبيرة السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وكندا معروفة بدورها في تزويد ذلك النظام بجميع أنواع الأسلحة، ومن ثم مسؤوليتها عن جميع جرائم الحرب التي تجري في الأراضي العربية المحتلة.

وعلاوة على ذلك، اختتمت كندا في تموز/يوليه، تعاونها النووي مع دولة ليست طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وذلك بانتهاك واضح لالتزاماتها بموجب المعاهدة والتي لا يمكن لكندا بموجبها أن تقدم مواد نووية أو تكنولوجيا لأي بلد خارج المعاهدة يدعي لنفسه بأنه دولة نووية. نحث كندا على إنهاء هذه السياسية النووية المتسمة بالرياء والامتثال لالتزاماتها بعدم الانتشار النووي، وإعادة النظر في تعاونها النووي مع غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.